



**تعامل الدولة العثمانية مع التهديدات الاستعمارية للموانئ العربية في ضوء
الوثائق العثمانية
(ميناء سواكن نموذجاً ١٣٠٠-١٣١٧هـ/١٨٨٣-١٨٩٩م)**

**The Ottoman Empire dealing with colonial threats to Arab
ports in the light of Ottoman documents
(Sawakin port case 1300-1316 AH / 1883-1899AD)**

أ. نايف بن عبيد بن ثنيان الحربي
مُعيد في قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية/ الرياض
noalharbi@ksu.edu.sa

المستخلص:

أصبحت مسألة الدور الذي لعبته الدولة العثمانية في الدفاع عن البلاد العربية ضد الاستعمار الأوروبي الحديث مثار جدل في الوقت الراهن. تهدف هذه الدراسة إلى استيضاح حقيقة ذلك الدور ومداه بالاعتماد بشكل أساسي على الوثائق العثمانية التي تعكس بشكل جلي موقف السلطات العثمانية، وذلك مما يساعد على قياس مدى دورها بموضوعية. وتقرر أن يتم اختيار منطقة عربية ما تتم في ضوئها الدراسة، مما يكفل في نهاية المطاف استخراج أساليب تعاطي الدولة العثمانية مع التهديدات الاستعمارية الأوروبية للبلاد العربية والعوامل التي أثرت في سياستها تجاه هذه المسألة. وقد تم اختيار الموانئ العربية كمثال لقياس ذلك الدور نظراً لأهمية الإستراتيجية للموانئ، ونظراً لأن معظم التهديدات الاستعمارية جاءت عبرها، ومن ثم وقع الاختيار على ميناء سواكن في شرق السودان على ساحل البحر الأحمر كنموذج للموانئ العربية التي يمكن دراسة المسألة من خلالها. وقد جاء اختيار ميناء سواكن كونه يشكل أهمية خاصة للدولة العثمانية؛ بسبب قربها من الحجاز حيث الأماكن الإسلامية المقدسة، كما أن هذا القرب يمنح الدولة العثمانية القدرة على التدخل المباشر في ميناء سواكن. وفي الواقع فإن الدراسة أثبتت من خلال الرجوع للوثائق العثمانية أن الدولة العثمانية فرطت بشكل كبير في الدفاع عن ميناء سواكن ضد تهديدات الانجليز المستمرة للميناء حتى تمت لهم السيطرة عليه تماماً في عام ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م. وأسهمت عدد من العوامل بالطبع في ذلك التفريط منها هواجسها الأمنية المتعلقة بالحجاز، والأزمة الاقتصادية التي تعيشها، وضعفها العسكري، وسوء إدارتها لهذا الملف.

الكلمات المفتاحية: سواكن - موانئ - الحجاز - السودان - الاستعمار - الدولة العثمانية - إنجلترا.



Abstract:

The question of the role that the Ottoman Empire played in defending the Arab countries against modern European colonialism has become a matter of controversy at the present time. This study aims to clarify the reality of that role and its extent by relying mainly on Ottoman documents that clearly reflect the position of the Ottoman authorities, thus helping to measure the extent of their role objectively. It was decided that an Arab region would be chosen in the light of which the study would be conducted, which would ensure to find out the methods of dealing of the Ottoman Empire with the European colonial threats to the Arab countries, as well as to identify the factors that affected in its policy towards this issue. The Arab ports were chosen as an example to measure that role due to the strategic importance of the ports, and because that the most of the colonial threats came through them. Then the choice fell on the port of Sawakin in eastern Sudan on the Red Sea coast as a model for Arab ports through which the issue could be studied, due to its special importance to the Ottoman Empire because of its proximity to the Hejaz, where Islamic holy sites are located. Also, this proximity gives the Ottoman Empire the ability to directly intervene in the port of Sawakin.

In fact, the study proved, through referring to the Ottoman documents, that the Ottoman Empire largely neglected the defense of the port of Sawakin against the continuing threats of the British to the port until they took control of it in 1317AH/1899 AD. Of course, a number of factors contributed to this negligence, including its security concerns related to the Hejaz, the economic crisis, military weakness, mismanagement.

Keywords: Sawakin- Ports - Hejaz - Sudan - The colonization - Ottoman Empire - England



المقدمة

شكلت الموانئ العربية التي سيطرت عليها الدولة العثمانية أهمية كبيرة لها سواء من الناحية الاقتصادية أو الإستراتيجية أو العسكرية؛ إذ كانت تلك الموانئ تقع على الطرق والممرات البحرية الهامة في العالم آنذاك؛ لذلك من غير المستغرب أن تصبح موانئ مصر والشام وشمال أفريقيا والبحر الأحمر وغيرها مطمئناً للقوى الأوروبية عندما استشعرت تلك القوى ضعف الدولة العثمانية، فأخذت هذه القوى تتكالب في عصر الاستعمار الذي اشتدت حدته في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي- للفوز بأكبر نصيب من أراضي الدولة العثمانية.

كانت بريطانيا من أكبر القوى الاستعمارية في تلك الفترة. وقد بدأت سياستها تجاه الدولة العثمانية تتغير في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي؛ والتي كانت قائمة سابقاً على أساس المحافظة على ممتلكاتها. وتوترت العلاقات العثمانية البريطانية خاصة بعد احتلال الأخيرة لمصر على أثر القضاء على الثورة العربية عام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م، فجاءت الثورة المهديّة في السودان التي اندلعت قبل الثورة العربية بسنة واحدة لتزيد من تعقيد المسألة المصرية والاتفاق على حل لها بين الدولة العثمانية وبريطانيا.

كانت الثورة المهديّة ثورة على الحكم المصري للسودان، وثورة على الدولة العثمانية، وثورة على الأجانب؛ لذا استشعر كل هؤلاء خطرهما. فالدولة العثمانية خشيت على الحجاز وأغضبها خروج المهدي عليها، وإعلانه أنه هو خليفة المسلمين، كما خافت من تأثير هذه الثورة على المسألة المصرية. أما بريطانيا فعلى الرغم من إدراكها لخطر هذه الثورة على وجودها في مصر وفي تحريض مسلمي البلاد التي تستعمرها إلا أنها وجدت فيها فرصة لإطالة أمد احتلالها لمصر، بل وتحقيق مزيد من طموحاتها في القارة الأفريقية. هنا حاول كل من العثمانيين والبريطانيين استغلال مسألة السودان في المسألة المصرية، كما حاول كل منهما تقليل آثار هذه الثورة الخطيرة على وجوده في المناطق المجاورة لها، العثمانيون في الحجاز واليمن وطرابلس الغرب، والبريطانيون في مصر. ودخل الطرفان في نزاع حول السودان الذي يعتبر مفتاح حل المسألة المصرية وتأمين الحجاز.

إن تأمين الحجاز حيث الأماكن الإسلامية المقدسة يتطلب من الدولة العثمانية السيطرة على سواحل البحر الأحمر. وقد أدركت الدولة العثمانية أهمية موقع ميناء سواكن الذي يقع شرق السودان لتحقيق مرادها؛ لذلك قررت - في وقت مبكر من سيطرتها على البلاد العربية- السيطرة على هذا الميناء، وإنشاء ولاية هناك عُرفت بولاية الحبش عام ٩٦٢هـ/١٥٥٥م، فأصبح للسلطان العثماني نائب له في سواكن يمثلها في تلك الأنحاء. وكانت المهمة الرئيسية لوالي الحبش هي مراقبة حركة الملاحة في البحر الأحمر، إضافة إلى رصد تحركات الأحباش في المنطقة، وإبلاغ الدولة بذلك؛ لتتخذ الإجراءات الضرورية. (الجمال، ١٤١٧هـ).

على أي حال، في ظل اشتداد التنافس الاستعماري الأوروبي خصوصاً على القارة الأفريقية كان من المنتظر ألا تفرط الدولة العثمانية بمثل هذا الميناء الذي ازدادت أهمية المحافظة عليه في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي صوتاً لأمن الحجاز الذي يُعد ركيزة أساسية في سياسة الجامعة الإسلامية التي بدأ السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ينتهجها في تلك الفترة، خاصة في ظل توافر عدد من العوامل التي تساعدها في تحقيق ذلك؛ كقرب هذا الميناء من الحجاز واليمن مما يمكنها من إرسال القوات العثمانية، وتبعية سواكن المباشرة قديماً للباب العالي، والفرص التي أتاحت لها لحماية هذا الميناء الهام كما سيتبين لاحقاً، غير أن الذي حدث هو عكس ذلك؛



إذ تثبت الوثائق العثمانية أن الدولة العثمانية لم تؤدِّ الدور المطلوب منها -بصفتها صاحبة السيادة القانونية- لحماية هذا الميناء الهام من سيطرة الإنجليز عليه. وتعكس الوثائق العثمانية أسباب هذا التفريط من جانب الدولة كما سيتبين لاحقاً.

مشكلة وأسئلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في قياس مدى تفريط الدولة العثمانية في حماية ميناء سواكن من التهديدات الإنجليزية المتوالية في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي؛ والتي أدت في النهاية إلى وقوعه تحت السيطرة الإنجليزية. وجاء اختيار هذا الميناء الهام من بين الموانئ العربية الأخرى نظراً لتوافر عدد من العوامل التي تجعل إمكانية نجاحها في حمايته أكثر من غيره من الموانئ؛ منها على سبيل المثال قربها من الحجاز واليمن وبالتالي إمكانية إرسال القوات العثمانية له مباشرة، إضافة إلى ذلك فإنه من الناحية الإدارية كان قديماً يتبع لسيادة الباب العالي مباشرة، ولم يُمنح لخديوي مصر لإدارته إلا في القرن التاسع عشر وفق شروط محددة، وذلك بالطبع يتيح للباب العالي إمكانية التدخل المباشر بشئونه عبر استعادته إدارياً، إلى جانب ذلك كله فإن الإنجليز سمحوا في أكثر من مرة نتيجة لظروف معينة بإرسال قوات عثمانية إلى سواكن مباشرة فيما عارضوا بشدة إرسال قوات للسودان عبر مصر، فكانت هذه من الفرص السانحة للعثمانيين للسيطرة على هذا الميناء. غير أن الذي حدث هو عكس ذلك تماماً؛ ففرطت الدولة العثمانية في حماية سواكن من التهديدات الإنجليزية لعدة سنوات حتى تم لإنجلترا السيطرة عليه. ولا يمكن تفسير طريقة تعاطي الدولة العثمانية مع هذه المسألة بهذا الشكل إلا من خلال الوثائق العثمانية، التي تعكس ما كان يدور في دوائر السلطات العثمانية حول هذه المسألة و أولويات الدولة في تلك الفترة.

تحاول الدراسة الإجابة عن جملة من التساؤلات أهمها ما يلي :

- ١- ما المراحل التي مرت بها سيطرة الإنجليز على ميناء سواكن خلال فترة البحث؟
- ٢- كيف تعاملت الدولة العثمانية مع تلك التهديدات الإنجليزية؟
- ٣- ما هي الفرص التي أُتيحت للدولة العثمانية لحماية سواكن؟ وهل استغلتها؟
- ٤- ما هي الأسباب التي أدت بالدولة العثمانية إلى التفريط في ميناء سواكن؟
- ٥- ما هي أولويات الدولة العثمانية في تلك الفترة فيما يتعلق بهذه المسألة؟
- ٦- بماذا اتصف أسلوب التعاطي العثماني مع هذه المسألة؟

أهداف الدراسة

ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- ١- تتبع طريقة تعاطي الدولة العثمانية مع التهديدات الاستعمارية التي تعرض لها ميناء سواكن على يد الإنجليز في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.
- ٢- تتبع الفرص التي أُتيحت للدولة العثمانية لحماية سواكن من التهديدات الاستعمارية الإنجليزية، ومدى استغلالها لها.
- ٣- التعرف على الأسباب التي أدت بالدولة العثمانية إلى التفريط في ميناء سواكن
- ٤- التعرف على أولويات الدولة العثمانية في هذه الفترة.
- ٥- التعرف على سمات تعاطي الدولة العثمانية مع هذه المسألة.



أهمية الدراسة

وتتمثل أهمية طرح هذا الموضوع في تتبع طريقة تعاطي الدولة العثمانية مع التهديدات الاستعمارية التي تعرض لها ميناء سواكن على يد الإنجليز في الفترة (١٣٠٠ - ١٣١٧هـ/١٨٨٣ - ١٨٩٩م) بالاعتماد على الوثائق العثمانية، وهو ما يشكل إضافة بالغة الأهمية للدراسات التي تناولت أحداث تلك الفترة بالاعتماد على مصادر ووثائق أخرى.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي المتبع في الدراسات التاريخية من خلال جمع ما كتب عن هذا الموضوع في المصادر والمراجع خصوصاً الوثائق العثمانية، وتدقيق كافة المعلومات وتحليلها ومقارنتها ومناقشتها للوقوف على حقيقة الحدث التاريخي وتفسيره، ثم عرض المعلومات بأسلوب علمي بما تتحقق معه أهداف الدراسة. وبما أن هذه الدراسة تعتمد بشكل أساسي على الوثائق العثمانية المستخرجة من الأرشيف العثماني في إستانبول فقد أفردت بقائمة مستقلة عن قائمة المصادر والمراجع الأخرى.

مصطلحات الدراسة

الباب العالي: هو الديوان الهمايوني أو الديوان السلطاني وهو مقر الحكومة العثمانية.
الصدر الأعظم: هو الوزير الأعظم أو الوزير الأول وهو أعلى منصب بعد السلطان.
الخدوي: لقب اختص به ولاية مصر دون غيرهم من ولاية الدولة العثمانية منذ عام ١٨٦٦م.

محتوى الدراسة

أولاً: أحوال سواكن في بداية الثورة المهديّة في السودان:

أدى سقوط مدينة الأبيض في السودان بيد المهدي في عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م إلى تغييرات كبيرة في السودان من أهمها تعيين أحد تجار سواكن ويدعى عثمان دقنة أميراً على شرق السودان بعد مبايعته للمهدي، فاستطاع دقنة أن يقطع الطريق بين سواكن على البحر الأحمر وبربر على النيل، وبذلك تمكن المهدي من قطع الطريق على أي حملات عسكرية أو إمدادات تأتي عبر هذا الطريق من أي حكومة كانت. (شبيكة، ١٩٧٨) وكانت الدولة العثمانية تقدر أهمية البحر الأحمر، لذلك كانت حريصة على المحافظة على أمنه وسلامته، ومواجهة أي ثورات على سواحله المختلفة قد تؤدي إلى فقدانها مكانتها لدى المسلمين. لذلك كان متوقعاً أن لا يخرج موقفها من ثورة المهدي وامتداد ثورته إلى شرق السودان عن هذا الإطار خاصة مع إدعاء المهدي للخلافة. (أباطة، ١٩٨٧). أما بريطانيا فكانت سياستها تجاه مسألة السودان في بداية الأمر هي عدم التدخل وترقب تطورات المسألة؛ إذ كانت ترفض التدخل عسكرياً في السودان أو تحمل مسؤولية عمليات الحكومة المصرية العسكرية لمواجهة المهدي. ثم بدأت مع تدهور الأوضاع في السودان بدراسة مقترحات إخلاءه إلى حدود معينة، (عبد الرحيم، ١٩٧١) أما شرق السودان فقد اتخذت الحكومة البريطانية سياسة إزاءه تختلف عن سياستها تجاه بقية أقاليم السودان؛ إذ قررت التدخل لحماية الموانئ من تهديدات أنصار المهدي بزعماء عثمان دقنة. فكلفت "قائد محطة الهند الشرقية في المنطقة بالمحافظة على سلطة الحكومة المصرية في سواكن ومصوع والموانئ الأخرى في البحر الأحمر، وأرسلت له وحدات بحرية جديدة لتعزيز قوته هناك". (محمد، ١٤١٣هـ، ص ص ٨١ - ٨٢).



ويتضح من ذلك اختلاف السياسة البريطانية تجاه وادي النيل عن سياستها تجاه سواحل البحر الأحمر الغربية. فقد أهملت حقوق مصر في وادي النيل من خلال سياسة الإخلاء، بينما حرصت على سلامة موانئ البحر الأحمر لأهميتها الإستراتيجية في طريقها إلى الهند. (يحيى، ٢٠١٠). ولم تكن هذه الموانئ هامة فقط لبريطانيا، فالدولة العثمانية كانت تدرك أهميتها الإستراتيجية في المحافظة على سلامة وأمن الحجاز واليمن، وإمكانية تهديد الدولة العثمانية عبر سيطرة قوى معادية على هذه الموانئ؛ لذلك ستأخذ مسألة شرق السودان والسواحل الغربية للبحر الأحمر حيزاً كبيراً في مسألة السودان بين الدولتين. أقلقت الإجراءات البريطانية بتأجيل الجلاء عن مصر، وإرسال سفن حربية لسواكن الدولة العثمانية؛ لذلك حاول السفير العثماني في لندن أن يقابل وزير الخارجية البريطاني لورد جورج جرانفيل (Lord Granville)؛ لبحث الموضوع في ٢٥ محرم ١٣٠١هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٨٣م، لكنه لم يستطع مقابلته، وتم إبلاغ السفير العثماني بعدم وجود شيء يمكن تبليغه إياه في هذه المسائل. (السفارة العثمانية في لندن، برقية إلى نظارة الخارجية العثمانية في ٢٥ محرم ١٣٠١هـ، رقم ٣٨٤)

وهكذا أصبحت الدولة العثمانية مشتتة بين مسألة جلاء الاحتلال عن مصر وبين أمن شرق السودان وسواحل البحر الأحمر الغربية خوفاً من تأثيرات المهدي في الحجاز، وخوفاً من ذرائع بريطانيا للسيطرة على تلك المناطق بحجة الحفاظ عليها من أنصار المهدي. لكن قرب سواكن وموانئ السودان للحجاز اضطر الدولة العثمانية إعطاءها الأولوية القصوى. ذلك أن الأنباء التي تدور حول مشاريع تأسيس خلافة عربية كانت تزعج الدولة العثمانية، ولا شك أن من يستحوذ على الحجاز بما يضمه من الأماكن الإسلامية المقدسة سيقطع شوطاً كبيراً في إعلان نفسه خليفة للمسلمين. ومن هذا المنطلق اعتبرت السلطات العثمانية أن الثورة المهديّة أخطر من الثورة العراقية التي قُضي عليها في مصر. لذلك صدر قرار في ٢٥ محرم ١٣٠١هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٨٣م، يقضي بمنع نشر أخبار المهدي في الصحف العثمانية، وتكذيب هذه الأخبار إن لزم الأمر وتفنيدها. والأهم من ذلك كله هو تشكيل هيئة برئاسة الصدر الأعظم؛ لمتابعة ومراقبة "تجاوزات الخارجين عن القانون وحركاتهم" ومنهم المهدي. كما أنيط بهذه الهيئة التحقيق في مسائل أمثال هؤلاء واتخاذ التدابير المناسبة ضدهم. (الأرشيف العثماني، Y.A.HUS 175/40). وبما أن أكثر ما يقلق مسئولو الدولة العثمانية هو تأثير الثورة المهديّة على المسلمين في الولايات المجاورة للسودان خصوصاً الحجاز، لذلك اتخذت الدولة العثمانية عدة إجراءات أبلغتها لولاياتها وعلى رأسهم والي الحجاز عثمان باشا في ٢٦ محرم ١٣٠١هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨٨٣م. ومن هذه الإجراءات قيام وزارة الداخلية العثمانية بتنبيه أجهزة الدولة المختصة لخطورة تأثير حركة المهدي وضرورة التصدي لها. كما صدرت توصيات بهذا الخصوص إلى ولاية طرابلس وبنغازي والحجاز واليمن وسوريا ومنتصرف القدس. وعلى الرغم من إقرار الدولة العثمانية بأنها لم تلمس أثراً للمهدي في ولايات الدولة إلا أنها قررت اتخاذ تدابير أخرى لمواجهة أية تطورات في الأحداث خصوصاً مع شكها بوجود علاقة ما بين المهدي وبريطانيا، ويرافقها أنباء عن نية المهدي إقامة حكومة عربية مما يهدد أمن وسلامة ووحدة أراضي الدولة العثمانية. لذلك رأت السلطات العثمانية ضرورة تواجد قوات بحرية في البحر الأحمر وخليج البصرة. فكلفت نظارة البحرية بزيادة السفن العثمانية في البحر الأحمر؛ إذ إن ذلك يكفل مراقبة سواحل سواكن ومصوع، وسرعة اتخاذ الإجراءات المناسبة في حال تطور الأحداث. كما أن انتشار السفن العثمانية في تلك المناطق يحقق مكاسب هامة في مواجهة السفن البريطانية التي أرسلت إلى البحر الأحمر



بعد تطور أحداث السودان. كما قررت السلطات العثمانية تعزيز قوة الحجاز العسكرية تحسباً لأي طارئ. (الأرشيف العثماني، Y.PRK.BSK.7/14، كما ورد في دميرباش وآخرون، ٢٠٠٧م).

في هذه الفترة وصلت أوضاع السودان في الشرق لمرحلة حرجة في ظل تصاعد نفوذ عثمان دقنة، خاصة بعد هزيمة فالتنين بيكر باشا (Valentine Baker) قائد الحملة التي أرسلتها الحكومة المصرية لسواكن عند آبار التيب في ٦ ربيع الثاني ١٣٠١هـ، ثم سقوط سنكات في ١٠ ربيع الثاني ١٣٠١هـ. فطرحت مسألة مصر للنقاش في مجلس العموم البريطاني، وكانت الحكومة البريطانية تتخوف من طرح الثقة فيها، لذلك قررت التحرك عسكرياً في شرق السودان، فأمرت بإرسال حملة عسكرية من أربعة آلاف جندي بريطاني بقيادة السير جيرالد جراهام (Sir Gerald Graham)؛ لحماية سواكن وفك الحصار عن طوكر. فبدأت السياسة البريطانية تجاه السودان متناقضة تماماً فهي تخلي السودان وادي النيل وتنوي إقامة حكومات مستقلة فيه بينما ترسل جنودها لشرق السودان. (شبيكة، ١٤١١هـ).

وإلى حين تجهيز حملة السير جيرالد جراهام ووصولها لسواكن أمرت الحكومة البريطانية بسرعة تأمين سواكن، فاحتلتها قائد الأسطول البريطاني في البحر الأحمر الأميرال وليام هيويت (Admiral Hewett) في ٨ ربيع الثاني ١٣٠١هـ/ ٦ فبراير ١٨٨٤م، وعين نفسه حاكماً عاماً لها بدون استئذان الخديوي أو حتى إبلاغه باحتلال سواكن. وقد احتجت الدولة العثمانية على احتلال سواكن، فردت الحكومة البريطانية في ٦ مارس ١٨٨٤م عبر سفيرها في استانبول اللورد دوفرين (Lord Dufferin) بأن تطورات الأوضاع في السودان أجبرت الحكومة البريطانية على اتخاذ بعض التدابير المؤقتة؛ لحماية موانئ البحر الأحمر، وتعهدت بالأخذ بأيّة خطوات أخرى إلا بعد التشاور مع الباب العالي إذا عادت الأوضاع إلى طبيعتها. (عبد الرحمن الراجعي، ١٤٠٤هـ). أما حملة جراهام فلم تصل لسواكن إلا في أواخر شهر فبراير ١٨٨٤م، وتزامن وصولها مع وصول تشارلز غوردون باشا (Charles Gordon) للخرطوم كحاكم عام للسودان. (الجمال، ١٩٦٩م).

استشعر الباب العالي الخطر من احتلال سواكن وتعيين هيويت نفسه حاكماً عاماً عليها، ورأى ضرورة سرعة اتخاذ التدابير اللازمة تجاه هذه المسألة، لكن تحركه تجاهها كان يتم في إطار المسألة المصرية. (الأرشيف العثماني، Y.A.HUS 176/81). كما حث السفير العثماني في لندن في برقية له بتاريخ ١٤ ربيع الثاني ١٣٠١هـ/ ١٢ فبراير ١٨٨٤م حكومته على سرعة اتخاذ الإجراءات المناسبة؛ لحفظ حقوق الدولة في مصر والسودان حتى لا يتخذ صمتها عن التحركات البريطانية فيهما كذريعة لبريطانيا للسيطرة على تلك المناطق خصوصاً في شرق السودان. (السفير العثماني في لندن، برقية إلى وزارة الخارجية العثمانية في ١٤ ربيع الثاني ١٣٠١هـ، رقم ٣٩)

خلال هذه الفترة وردت برقية للباب العالي من موظف الفحم ببورسعيد الرائد بالبحرية محمد حلمي، يعرض فيه تحركات السفن الحربية البريطانية في البحر الأحمر، ويحذر من تحركات الأسطول الهندي حول موانئ سواكن ومصوع وزيلع. ويرى أن بريطانيا تريد السيطرة على هذه الموانئ؛ لتضيفها إلى موانئها في الهند، ولكي تفتح طريقاً جديداً في البحر الأحمر سوف يؤمن المصالح البريطانية. (حلمي، برقية إلى الباب العالي، ١٨ ربيع الثاني ١٣٠١هـ). ونظراً لأن الدولة العثمانية كانت تتناول مسألة السودان في إطار المسألة المصرية فإنها طرحت بعض الأفكار والمقترحات على بريطانيا لحل المسألة المصرية، لكنها حتى تاريخ ٢٥ ربيع الثاني ١٣٠١هـ/ ٢٣ فبراير ١٨٨٤م لم تتلق رداً من بريطانيا حول أفكارها، سوى إبلاغ الباب العالي بعدم قدرة القوات المصرية على كبح جماح الثورة



في السودان؛ لذلك تم إرسال حملة قوامها أربعة آلاف جندي بريطاني للقيام بهذه المهمة وهي حملة جراهام التي أُشير إليها سالفاً. (الأرشيف العثماني، (Y.PRK.TSF 1/109). وهكذا كان على الدولة العثمانية التعامل مع التحركات العسكرية البريطانية في شرق السودان.

ورغم تهديد الدولة العثمانية "بأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي" إزاء الإجراءات البريطانية في السودان وسواحلها إلا أن بريطانيا كانت تدرك أن إصدار بعض التلميحات كفيلاً بتهديئة غضب الدولة العثمانية. لذلك أصدرت الحكومة البريطانية تصريحاً رسمياً، يعلن أن وجود القوات البريطانية في السودان شبيه بوجودها في مصر، إذ هو "مؤقت في الحاليتين ولا يتعرض للسيادة العثمانية أو يؤثر فيها". كما زعم وزير الخارجية البريطاني جرانفيل أن العمليات العسكرية الجارية هي "عمليات دفاعية" ضد هجوم أنصار المهدي، كما أنها "عمليات مؤقتة". وأعرب عن استعداد الحكومة البريطانية بعد انتهاء العمليات للتفاوض مع السلطان للتوصل إلى "حل أو اتفاق شامل لكل المسائل المصرية"، كما ذكر بأن هذه العمليات هي لمساعدة الخديوي؛ لبيسط سلطته على هذه الأقاليم "طبقاً لفرمانات السلطان" كما أن هذه الأقاليم تُعد من ملحقات مصر التي تتبع أساساً للدولة العثمانية، زيادة على ذلك فإن هذه العمليات تهدف إلى منع انتقال الثورة إلى السواحل الشرقية للبحر الأحمر أي الحجاز واليمن. (يحيى، ١٩٨٤، ص ص ٣٩٥ - ٣٩٦). وهكذا هونت الحكومة البريطانية المسألة على الدولة العثمانية وفي نفس الوقت هددتها تهديداً مبطناً باحتمال انتقال الثورة إلى الحجاز في حال سقطت سواكن في أيدي أنصار المهدي.

بدأت الدولة العثمانية بأول محاولة للتحرك ميدانياً لحماية سواحل السودان ومن بينها سواكن؛ لمواجهة الإجراءات البريطانية في السودان وسواحلها، فكلفت سفيرها في لندن بتقديم اقتراح للحكومة البريطانية يقضي بمشاركة قوات عثمانية للقوات البريطانية الموجودة في سواحل السودان. (مضبطة المداولات والتحقيقات المتعلقة بمسألة السودان والجنرال غوردون باشا في سواكن، ٧ جمادى الأولى ١٣٠١هـ)، غير أن تلك المحاولات ظلت مرتبطة في هذه الفترة بالمسألة المصرية؛ إذ يبدو أن الباب العالي كان يولي هذه المسألة الاهتمام الأكبر، لذلك كان في كل بلاغاته ومباحثاته مع الحكومة البريطانية - حتى في مسألة السودان - ينطلق من هذه المسألة. وعلى الرغم من رفض الحكومة البريطانية التباحث مع الباب العالي حول مسألتها مصر والسودان بعد إطلاعها على مقترحات أساس الاتفاقية التي وضع مسودتها الباب العالي، (الأرشيف العثماني، (Y.EE 125/5)، إلا أن الباب العالي استمر في تقديم الاقتراحات حول هذه المسائل، ولكن الحكومة البريطانية كانت تتجاهلها وتتأخر في الرد عليها؛ لتحقيق أهدافها الخاصة. ومن بين أبرز الاقتراحات التي قدمها الباب العالي انسحاب القوات البريطانية من مصر وأن تحل محلها قوات عثمانية، وكذلك وجود قوات عثمانية في موانئ سواكن ومصوع وبعض المدن الساحلية الأخرى. ولم يكن خافياً على الباب العالي تعمد الحكومة البريطانية بالتأخر في الرد على مقترحاته، بل كان يدرك ما تخطط له من وراء ذلك؛ لذلك لجأ لدراسة أفضل السبل للتعامل مع هذه المسائل؛ هل هو بمواصلة المفاوضات المنفردة مع الحكومة البريطانية أم إحالة الأمر إلى الوساطة الدولية. وفضل الباب العالي في هذه الفترة التسوية المنفردة مع الحكومة البريطانية؛ لأنها تعهدت بتنفيذ جميع التدابير المتعلقة بمصر بعد تهديئة الاضطرابات الواقعة في السودان، أي تدابير جلاء الاحتلال عن مصر. أما ما يخص السودان وسواحل البحر الأحمر فرأى الباب العالي ضرورة إرسال قوات عثمانية للسواحل؛ لمزاحمة القوات البريطانية هناك، وعدم سحب القوات العثمانية إلا بانسحاب القوات البريطانية؛ لأن وجود القوات العثمانية هناك سيضطر الحكومة البريطانية



للانسحاب حسبما يتوقع الباب العالي. كما قرر الباب العالي إبلاغ السفير العثماني في لندن بأن الدولة العثمانية سوف تشترك في العمليات العسكرية في السواحل مع بريطانيا، مع استمرار مباحثاتها معها بخصوص مسألتين مصر والسودان. (مضبطة المداولات والتحقيقات المتعلقة بمسألة السودان والجنرال غوردون باشا في سواكن، ٧ جمادى الأولى ١٣٠١هـ).

على أي حال كان الباب العالي مرتاباً من تواجد جيش بريطاني في سواكن لما يشكله من تهديد للحجاز واليمن. ففي أحد الوثائق المؤرخة بـ ٥ جمادى الثاني ١٣٠٢هـ وردت معلومات عن قيام الأميرال البريطاني في البحر الأحمر بالاستفسار من موظف التلغراف في سواكن عما إذا كانت قبائل الحجاز واليمن قد ثارت أم لا؟؛ لذلك فقد أوصى الباب العالي بتشديد الإجراءات الأمنية في الحجاز واليمن. (الأرشيف العثماني، Y.A.HUS 177/77). وبعد أيام قليلة أفادت لجنة للتحقيق أرسلت للحجاز في جمادى الثاني ١٣٠٢هـ أن والي الحجاز أفادها بمعلومات عن تحركات القوات البريطانية في ميناء سواكن وسواحل البحر الأحمر. كما قدم معلومات عن الأحوال الأمنية في الحجاز ومدى تأثير دعوة المهدي بين أهلها. ونظرًا لهذه التهديدات المتعددة اتخذت الدولة العثمانية قرارات تقضي بمنع وصول تأثيرات دعوة المهدي إلى الحجاز، ومنع السفر من وإلى السودان أو التبادل التجاري معه. (تقرير لجنة أرسلت للحجاز للتحقيق في تأثيرات أحداث السودان على الحجاز، وضع التقرير في جمادى الثانية ١٣٠٢هـ).

ومهما يكن من أمر فقد انسحب جراهام بحملته من سواكن في ٦ جمادى الآخرة ١٣٠١هـ/ ٣ أبريل ١٨٨٤م بعد تأمينها. ثم وضعت في يد قوات من الجيش المصري الجديد وفرقة من البحرية البريطانية لحمايتها. (شقيير، مراجعة، ١٩٠٤م/١٩٨١م) إن انسحاب القوات البريطانية بقيادة جراهام من سواكن لا يعني تخلي بريطانيا عن سواحل البحر الأحمر في شرق السودان؛ إذ إن السيطرة عليها تكفل تأمين قناة السويس والطريق البحري إلى عدن والهند، غير أنه كان من مصلحة بريطانيا في هذه الفترة الإبقاء على السيادة العثمانية على هذه المناطق؛ منعاً لسيطرة دول أوروبية أخرى على أجزاء من هذه السواحل مما يشكل تهديدًا لطرق المواصلات البريطانية نحو مستعمراتها في الهند. (جلال، ١٩٩٥م)

أثيرت في ١٦ شعبان ١٣٠١هـ أنباء صحفية تتحدث عن قيام السفير العثماني في لندن بإبلاغ اللورد جرانفيل بأن الباب العالي وافق على مقترح إرسال خمسة عشرة ألف جندي إلى السودان؛ للمشاركة في العمليات العسكرية هناك، وأن الحكومة البريطانية قبلت هذه المساعدة العثمانية، غير أن اختلاف الطرفين حول مكان وجود الجيش العثماني المزمع إرساله أعاق تنفيذ هذا المقترح. وأشارت تلك الأنباء إلى أن فشل هذه الخطوة لا يعني عدم وجود أفكار أخرى تستند إلى إرسال جنود عثمانيين بقيادة ضباط بريطانيين إلى السودان عبر سواكن وليس مصر. (السفارة العثمانية في لندن، ترجمة البرقية المرسلة من لندن والمدرجة في صحيفة (غولوا) في عددها الصادر بتاريخ ١١ يونيو ١٨٨٤م). ويبدو أن هذه الأنباء غير صحيحة أو تم تحريفها. ففي اليوم التالي نفي غلادستون رئيس الوزراء البريطاني أمام مجلس العموم أن تكون حكومته قد طلبت من الدولة العثمانية إرسال جنود عثمانيين إلى السودان. وذكر أن كل ما في الأمر هو محادثات لحكومته مع الباب العالي بخصوص سواحل البحر الأحمر، وأن هذه المحادثات لم تحقق أية نتيجة حتى تاريخه. وأكد في بداية إفادته للبرلمان على خطورة الإعلان عن سياسة الحكومة وتدابيرها تجاه مسألة السودان. (السفارة العثمانية في لندن، برقية إلى وزارة الخارجية العثمانية، ١ حزيران ١٨٨٤م، رقم ٢١٢). فما فحوى هذه المحادثات؟



يبدو أن فحوى هذه المحادثات تتعلق بطلب بريطانيا من الباب العالي استئناف ممارسة سيادته المباشرة على زيلع وعلى الموانئ المصرية في البحر الأحمر، فقرر الباب العالي إرسال قوات عثمانية للسيطرة على زيلع، وأرسل القرار للسلطان "لإصدار إرادة خاصة". (الأرشيف البريطاني، برقية من دوفرين إلى جرانفيل في ٤ أغسطس ١٨٨٤م: No.48. (C.4417)، كما ورد في مهنا ويحيى، ١٩٨١، ص ٢٧٨). وأبلغ الباب العالي بريطانيا بأنه سيرسل قوات عثمانية إلى زيلع وتاجورة وسواكن. (الأرشيف البريطاني، برقية من دافرين إلى جرانفيل في ١٣ أغسطس ١٨٨٤م: (C.4417) No.53، كما ورد في مهنا ويحيى، ١٩٨١، ص ٢٧٩)

أدى سقوط الخرطوم بيد المهدي في ٩ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/ ٢٦ يناير ١٨٨٥م ومقتل غوردون باشا إلى خوف الحكومة البريطانية من آثار ذلك على استقرار سلطة الخديوي في مصر. لذلك أمرت وزارة الخارجية البريطانية مندوبها السامي في القاهرة بأن يبلغ الخديوي "أنه يستطيع الاعتماد على تأييد الحكومة البريطانية له"، وأنها كلفت اللورد ولسلي بمواصلة القتال ضد أنصار المهدي، وأعربت عن استعدادها "لإرسال قوات عسكرية إلى سواكن وبربر أو لأي غرض آخر يطلبه". (يحيى، ١٩٥٩م ص ١٨٧). أما الباب العالي فأصدر بياناً رسمياً إلى اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطاني عبر فيه عن أسفه لسقوط الخرطوم بيد المهدي. فرد الوزير البريطاني بأنه حان الوقت المناسب لكي تقوم الدولة العثمانية بدورها؛ "لمعاقبة الخارجين عن القانون في السودان. أما في حالة ألا تقدم هذه المساعدة فسوف تضطر إنجلترا لاتخاذ ما يلزم". (ورقة التدوين الخاصة بمداولات مجلس الوكلاء، ٢٥ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ). فهل كانت بريطانيا جادة في طلب التدخل العسكري العثماني؟ وما هي الإجراءات التي هدت باتخاذها في حال رفض الباب العالي تقديم هذه المساعدة؟

في الواقع كانت مناطق شرق السودان بأكملها ما عدا سواكن - عند سقوط الخرطوم - خاضعةً لسيطرة عثمان دقنة. وقد أدى سقوط الخرطوم إلى تدفق مزيد من أنصار المهدي إلى شرق السودان وإلى دنقلة؛ لمواجهة القوات البريطانية والمصرية. وكانت الجبهة الوحيدة التي ربما يستطيع فيها اللورد كارنت ولسلي (Garnet Wolseley) تحقيق انتصار "يعادل انتصار" المهدي في الخرطوم هي شرق السودان خاصة أنها ذات أهمية إستراتيجية للسيطرة على السودان في المستقبل. (يحيى، ١٩٨٤م ص ص ٤٢٩ - ٤٣٠).

ويبدو أن طلب الحكومة البريطانية من الباب العالي التدخل عسكرياً ضد المهدي كان المقصود منه التدخل عبر شرق السودان؛ إذ إن ذلك يوافق الاتجاه العام للسياسة البريطانية الذي يرفض دخول قوات عثمانية لمصر حتى لو كان ذلك للقضاء على الثورة المهدية. ومما يعزز ما سبق رد الباب العالي على هذا الطلب؛ إذ اقتصر على مناقشة التدخل العسكري العثماني عبر سواحل البحر الأحمر فقط. فما الذي احتواه هذا الرد؟

رأى الباب العالي أن الطلب البريطاني لم يحتو على تفاصيل دقيقة حول الجهة التي ينبغي إرسال القوات العثمانية إليها؛ هل هي سواكن فقط أم جميع سواحل البحر الأحمر. كما علق مشاركة قوات عثمانية في العمليات العسكرية في سواحل البحر الأحمر بقيام بريطانيا بإخلاء المناطق التي تخضع لفرنسا وإيطاليا، وتقديم تأمينات إلى الدولة العثمانية حول المناطق التي تحتلها هي. وبذلك لم تتخذ الدولة العثمانية أية خطوة في هذه الفترة سوى تأمين الحجاز واليمن ومنع انتشار المهدي بين أهالي هذه المناطق. (ورقة التدوين الخاصة بمداولات مجلس الوكلاء، ٢٥ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ). لكن ما الذي جعل الدولة العثمانية تفوت هذه الفرصة لإرسال عساكرها إلى سواكن وسواحل البحر الأحمر؟ في الواقع إن الإجابة على هذا السؤال ذات شقين سياسي واقتصادي .



فأما **الشق السياسي** فهو انشغال الدولة العثمانية بمواجهة عمليات إخلاء سواحل البحر الأحمر من الإدارة والقوات المصرية، وتمدد رقعة نفوذ الدول الأوروبية على هذه السواحل. وكان الباب العالي متوجساً من وجود تنسيق بريطاني إيطالي في سواحل البحر الأحمر؛ يقضي بمساعدة إيطاليا لبريطانيا في العمليات العسكرية في السودان مقابل تغاضي بريطانيا عن احتلال إيطاليا لمدن هامة على ساحل البحر الأحمر مثل بيلول ومصوع. (السفارة العثمانية في روما، برقية إلى وزارة الخارجية العثمانية، ٩ شباط ١٨٨٥م، رقم ٤٥). وقد أزعج وجود مثل هذا التنسيق بين بريطانيا وإيطاليا الباب العالي فرأى ضرورة إرسال سفير خاص إلى بريطانيا من أجل إجراء مباحثات معها بشأن المسألة المصرية وما يتعلق بها، فأرسل السفير حسن فهمي باشا؛ للقيام بهذه المهمة. (الأرشيف العثماني، I.DH 941/74514).

أما **الشق الاقتصادي** فيتعلق بالأزمة المالية التي تواجهها الدولة العثمانية في هذه الفترة والتي كانت معروفة لإيطاليا فضلاً عن بريطانيا، لذلك كانت الدولة العثمانية غير قادرة على القيام بأي عمليات عسكرية سواء في البر أو البحر. وقد استغلت كل من إيطاليا وبريطانيا نقطة الضعف هذه جيداً. (الأرشيف العثماني، Y.PRK.TKM 8/21).

وهكذا رفضت الدولة العثمانية التجاوب مع طلب الحكومة البريطانية بإرسال جيش إلى سواكن لمواجهة الثورة المهديّة في السودان. ولما رأت الحكومة البريطانية هذه المماثلة من الدولة العثمانية اتخذت هي قرارها بالهجوم على المهدي عبر الزحف على الخرطوم عن طريقين: دنقلة في شمال السودان وسواكن في شرق السودان. فأمر وزير الحربية البريطاني بجمع ما يزيد عن اثني عشر ألف جندي بريطاني في سواكن بقيادة السير جيرالد جراهام الذي بدأ في تنفيذ المهام الموكلة إليه وهي التصدي لأنصار المهدي بزعماء عثمان بن دنقة والقضاء عليهم. (يحيى، ١٩٨٤م)

ويبدو أن هذا التحرك هو ما قصده الحكومة البريطانية عندما أبلغت الباب العالي بأنها ستتخذ ما يلزم في حال امتناع الدولة العثمانية عن إرسال جيش ضد المهدي. وبعد أن امتنع الباب العالي عن اتخاذ أية خطوة في هذا الاتجاه سابقاً، بدأ الباب العالي في التحرك للمشاركة في العمليات العسكرية في شرق السودان مدفوعاً بالإجراءات والتحركات البريطانية في تلك المنطقة. فأرسل الباب العالي في ١٨ جمادى الأولى ١٣٠٢هـ/ ٥ مارس ١٨٨٥م إلى السفير الخاص حسن فهمي باشا يسأله عما إذا كانت الحكومة البريطانية ستسحب جيشها من سواكن إذا وافقت الدولة العثمانية على إرسال عساكرها هناك طبقاً للمقترح البريطاني السابق. (الأرشيف العثماني، Y.A.HUS 181/17).

على أي حال، أشار حسن فهمي باشا بعد عشرة أيام أن اللورد جرانفيل أوضح له أن الحكومة البريطانية عندما طلبت إرسال عساكر عثمانيين إلى سواكن فذلك لأنها تعتبر سواكن جزء من أراضي الدولة العثمانية، ولكن هذه المنطقة الآن تعتبر منطقة عمليات عسكرية في السودان؛ لذلك فإن الحكومة البريطانية لن تسحب جيشها من هناك حتى تنتهي تلك العمليات. (فهمي باشا، برقية إلى وزارة الخارجية العثمانية، ٤ مارت ١٨٨٥م، رقم ٤٤). وقد استطاع اللورد جرانفيل برده على حسن فهمي باشا أن يطمئن الباب العالي على استمرار اعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة العثمانية على سواكن، كما طمأنه على مسألة التواجد العسكري البريطاني في هذه المنطقة وأنها مؤقتة تنتهي بنهاية العمليات العسكرية. وكان اللورد جرانفيل في رده ذلك كان يدرك ما يريده الباب العالي. وفي الواقع يكشف ذلك عن حقيقة عدم امتلاك الدولة العثمانية القدرة على اتخاذ زمام المبادرة تجاه مثل هذه القضايا عبر فعل ميداني حقيقي ومؤثر ودون انتظار الإذن من البريطانيين.



على أي حال، كانت الاستعدادات والعمليات العسكرية في سواكن تجري على قدم وساق في هذه الفترة. وتمكن جراهام من إيقاع الخسائر في صفوف عثمان بن دقنة وأتباعه في أكثر من معركة، وأبعدهم عن سواكن، وشرع في إجراءات بناء سكة الحديد بين سواكن وبربر. لكنه تلقى أمراً من الحكومة البريطانية يقضي "بوقف العمليات العسكرية، والمحافظة على سواكن وما جاورها"، ووقف بناء سكة الحديد. (المهيدات، ٢٠٠٢م، ص ٨٢). فقد رأت الحكومة البريطانية نتيجة لعدد من التطورات الإقليمية والدولية أن الضرورة والمصلحة تقتضيان تخليها عن مواصلة الحملة العسكرية في السودان وسحب قواتها إلى مصر. وقد ساعد على اتخاذ مثل هذا القرار تلقي القوات البريطانية ضربات قاسية في شرق السودان على يد عثمان دقنة بالرغم من انتصارها عليه في النهاية. وقد أدى انسحاب القوات البريطانية إلى جعل عثمان دقنة يعود للسيطرة على شرق السودان من جديد ما عدا ميناء سواكن. (يحيى، ١٩٨٤م)، وفي شهر شعبان ١٣٠٢هـ/مايو ١٨٨٥م كانت قوات جراهام قد انسحبت من سواكن تاركة فيها بعض القوات الهندية. وأجبرت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية في يونيو ١٨٨٥م على إخلاء دنقلة وجعل حدود مصر الجنوبية في وادي حلفا. (شكير، مراجعة، ١٩٠٤م/١٩٨١م). وفي ظل هذه المعطيات أخذت مسألة السودان تهدأ حثتها تدريجياً. وتضافرت مجموعة من العوامل جعلت المسألة تأخذ طابعاً آخر في هذه الفترة وهو طابع المفاوضات.

ثانياً: سواكن في ظل المفاوضات العثمانية البريطانية:

بدأت المفاوضات بتعيين مندوبين ساميين من الدولة العثمانية وبريطانيا لعقد مباحثات حول مسائل مصر والسودان وما يتعلق بهما، هذان المندوبان هما أحمد مختار باشا ممثلاً للسلطان العثماني والسير هنري دروموند وولف (Sir Henry Drummond Charles Wolff) ممثلاً للحكومة البريطانية، فبدأ المبعوثان مهمتهما فوراً بعد وصولهما إلى مصر. إذ التقوا بالخدوي محمد توفيق في أواخر شهر ربيع الأول سنة ١٣٠٣هـ / ديسمبر ١٨٨٥م، ثم بدأت المباحثات في ٣ ربيع الثاني ١٣٠٣هـ / ٩ يناير ١٨٨٦م. (فهيم، ٢٠٠٢). وبدأ مختار باشا يعقد المباحثات مع الخديوي وولف، ويزود الأستانة بمستجدات المسألة المصرية ومسألة السودان، ومن بينها بالطبع ما يتعلق بميناء سواكن.

ومن أبرز تلك المباحثات الجلسة التي عُقدت في ١٤ ربيع الثاني ١٣٠٣هـ، وخصت بكيفية إعادة تنظيم الجيش المصري، وكُلف مختار باشا بتقديم تقرير عن ذلك. واتفقت أطراف المباحثات على ضرورة تشكيل فرقتين مصريتين "لتحلا محل الحامية الإنجليزية في سواكن". فبدأ المسئولون البريطانيون يتضايقون من مختار باشا ومقترحاته. (أمين الرافعي، ١٣٣٩هـ، ص ٤٨، ٥١).

وأرسل مختار باشا خطاباً إلى الصدر الأعظم في ١٧ جمادى الآخر ١٣٠٣هـ، اتهم فيه بريطانيا بأنها تقف خلف الثورة المهدية، وأنها تريد فصل السودان عن مصر ومن ثم وضع السودان تحت حمايتها. وأرجع سبب قيام بريطانيا بذلك لأنها تريد السيطرة على السودان لما يملكه من ثروات وموقع هام على طريق الهند. ويرى مختار باشا أن بريطانيا ستقطع صلة السودان بمصر بمجرد استيلائها على سواكن وسيطرتها عليها بشكل تام. ويلفت مختار باشا الانتباه إلى أن بريطانيا فرضت حصاراً برياً من ناحية مصر وبحرياً من ناحية سواكن على السودان، ولكنها بدأت في الآونة الأخيرة تخفف من حدة الحصار عن سواكن بينما أبقته عليه من ناحية مصر. ونتج عن ذلك أن تحولت تجارة السودان إلى السواحل الشرقية. ويرى مختار باشا أن بريطانيا تهدف من وراء ذلك إلى إضعاف علاقات مصر بالسودان، وإلى التحكم في تجارة السودان عبر جعلها في سواكن، كما تهدف إلى السيطرة على سواكن وإدارتها. لذا أبلغ



مختار باشا الخديوي بهذه المخاطر. كما أوصى مختار باشا بضرورة اتخاذ السلطان الإجراءات اللازمة لمنع تنفيذ المخططات البريطانية في السودان وسواكن؛ لخطورتها الشديدة على الحجاز والبحر الأحمر "وساحل آسيا". (مختار باشا، خطاب إلى الصدر الأعظم، ١٧ جمادى الآخر ١٣٠٣هـ).

وجرت حادثة بعد عدة أسابيع اعتبرها مختار باشا دليلاً على صحة شكوكه حول مخططات بريطانيا لسواكن والسودان. فقد اقترح مختار باشا في شهر رجب ١٣٠٣هـ، تعيين موظفين مصريين في سواكن ووادي حلفا التي تسيطر عليهما بريطانيا. وبعد مناقشة هذا الأمر مع السير وولف والخديوي، قال وولف أنه سينتظر رد حكومته على هذا المقترح. ثم وافقت الحكومة البريطانية على ذلك لكن بشرط وهو إطلاعها على الأسماء المرشحة لهذه المناصب. وبعد أن استبعدت بعض الأسماء وافقت على تعيين موظفين في وادي حلفا بعد أن يتفق مسئولوها المدنيين والعسكريين في مصر عليهم. ولكن بريطانيا رفضت تعيين موظفين في سواكن. ويرى مختار باشا أن هذا الرفض غير مُبرر لعدم وجود سبب للتفريق بين سواكن ووادي حلفا إدارياً. وهذا ما يؤكد - حسب وجهة نظره - شكوكه في وجود مخططات بريطانية للسيطرة على سواكن. (مختار باشا، خطاب إلى الصدر الأعظم، ١٥ رجب ١٣٠٣هـ). يتضح من ذلك أن الدولة العثمانية كانت على علم منذ وقت مبكر بالتهديدات التي يشكلها الإنجليز في سواكن، غير أنها لم تحرك ساكناً كما سيأتي لاحقاً.

على أي حال من المسائل الهامة التي تتعلق بميناء سواكن مسألة التجارة عبر هذه الميناء؛ إذ كان مختار باشا قد حذر في منتصف جمادى الآخرة - كما أشير من قبل - من وجود مخططات بريطانية لتحويل تجارة السودان إلى سواكن التي يريد البريطانيون السيطرة عليها واتخاذها قاعدة هامة على طريق مستعمراتهم في الهند، ومركزاً تجارياً هاماً يسيطرون عليه كما فعلوا مع كثير من مدن الهند. (مختار باشا، خطاب إلى الصدر الأعظم، ١٧ جمادى الآخر ١٣٠٣هـ). وبعث مختار باشا في ٦ رمضان ١٣٠٣هـ في خطابه إلى الصدر الأعظم يبلغه فيه بفتح بريطانيا التجارة مع سواكن بينما أبقته مغلقة في وادي حلفا في شمال السودان. كما أطلعه على تفاصيل مناقشات دارت بين الخديوي والسير وولف حول مسائل فتح التجارة مع جهات السودان المختلفة ومحاذيرها. (مختار باشا، خطاب إلى مقام الصدارة، ٦ رمضان ١٣٠٣هـ، رقم ٥١). ويبدو أن مسألة فتح أبواب التجارة مع الدولة المهدية كانت مثار جدل حتى بين المسؤولين البريطانيين في مصر. (المهيدات، ٢٠٠٢م، ص ٨٧).

ويبدو أن هذا الاختلاف بين المسؤولين البريطانيين من مدنيين وعسكريين هو ما أدى إلى تأخير فتح التجارة مع السودان. إذ يشير مختار باشا في خطاب له إلى الصدر الأعظم بتاريخ ٦ شوال ١٣٠٣هـ، إلى أن الحكومة البريطانية أرسلت مبعوثاً عسكرياً إلى مصر من أجل إجراء التحقيقات اللازمة حول منافع ومضار فتح التجارة مع السودان أو إغلاقها. لذلك فإن البت في قرار فتح التجارة سيتأجل حتى ينتهي هذا المبعوث من وضع تقريره بعد عودته إلى لندن. (مختار باشا، خطاب إلى الصدر الأعظم، ٦ شوال ١٣٠٣هـ، رقم ٦)، غير أن مختار باشا يشير بعد ذلك بأسبوعين إلى أنه على الرغم من نجاحه في إقناع السير وولف بفتح التجارة مع السودان عبر نهر النيل، إلا أن الجنرال ولسلي استمر على موقفه السابق برفض ذلك. وذلك ما أدى - بحسب مختار باشا - إلى عدم مناقشة هذا الأمر في البرلمان البريطاني وعدم صدور قرار فيه. ويرى مختار باشا أن هدف البريطانيين هو فصل السودان عن مصر، وأنهم يريدون السيطرة على سواكن والاحتفاظ بها، ومن ثم فتح السودان لهم والتجارة عبر تلك المناطق. (تقرير مختار باشا المقدم إلى الصدارة العظمى حول لائحة المسألة المصرية، ١٩ شوال ١٣٠٣هـ).



هذا ولعل تضارب تقارير مختار باشا حول مسألة التجارة في شرق السودان يعود أصلاً إلى اختلاف المسؤولين البريطانيين في السياسة الواجب اتخاذها تجاه هذه المسألة، إضافة إلى انقطاع هذه التجارة في بعض الفترات لدواع أمنية. ومهما يكن الأمر ستظهر بعد أكثر من سنة قضية أخرى تتعلق بالتجارة وهي مسألة منح سواكن لشركة بريطانية مما أثار احتجاجات السلطان العثماني ومعارضة الحكومة المصرية وبعض المسؤولين البريطانيين، فانتهت الفكرة بالفشل كما سيتضح في حينه.

على أي حال انتقلت المفاوضات العثمانية البريطانية إلى استانبول غير أنها انتهت بالفشل في عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٧م. غير أن مختار باشا مندوب السلطان العثماني في مصر بقي فيها رغم فشل المفاوضات، واعتبر أن المهمة التي أوكلت إليه هي العمل على جلاء الاحتلال البريطاني عن مصر، وبالتالي لن يترك مصر ما لم يتحقق الجلاء التام عن مصر. (عبد الرحمن الراجحي، ١٤٠٤هـ)

ثالثاً: سواكن و أولويات الدولة العثمانية بعد فشل المفاوضات مع بريطانيا:

أدى تفكير بريطانيا بإطالة أمد الاحتلال لمصر بعد فشل المفاوضات مع العثمانيين أن قررت معالجة مسألة السودان؛ لتأمين مصر وحدودها، وذلك بإبعاد خطر أنصار المهدي، سواء القاطنين عند حدود مصر الجنوبية أو حول سواكن في شرق السودان. (بركات، د.ت.)، ولم يكن خطر الدولة المهدية هو الخطر الوحيد الذي يهدد أمن وسلامة مصر؛ إذ تخوفت بريطانيا كثيراً من قيام أي دولة أوروبية بالقضاء على الدولة المهدية وإقامة حكومة قوية في السودان والسيطرة على وادي النيل من منبع النهر إلى مصبه. (شكري، د.ت.)، فكان على بريطانيا مواجهة هذا الخطر أيضاً؛ خصوصاً في ظل اشتداد التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية على أفريقيا في هذه الفترة. (فهمي، ٢٠٠٢م)

في ظل هذا التنافس الاستعماري كانت الدولة العثمانية محايدة بين القوى الدولية - بحسب وثيقة عثمانية، وذلك بالطبع لا يتوافق مع مصالح بريطانيا وأطراف أخرى - لم تسمها، تريد أن تزج بالدولة العثمانية في حرب من أجل مصالحها هي. كما ذكرت هذه الوثيقة بأن بريطانيا وهذه الأطراف تريد إقامة حكومة عربية ونقل الخلافة الإسلامية إلى مصر بعد ضم أقاليم عربية أخرى كالحجاز إليها. ولقد جاء كل ذلك في سياق الحديث عن تهديدات عثمان دقنة لسواكن في تلك الفترة. وقد استبعدت الوثيقة إمكانية تحالف البريطانيين مع السودانيين رغم أنها أشارت إلى أن اعتداءات السودانيين تأتي بتحريض من الإنجليز. ورغم استبعاد الوثيقة لإمكانية قيام عثمان دقنة بالاعتداء على سواحل الحجاز في حال سيطرته على سواكن، إلا أنها أشارت إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة؛ للمحافظة على الحجاز وحمايته. ونتيجة لذلك فقد أوصى السلطان باتخاذ عدد من الإجراءات وهي: منع إقامة حكومة عربية، كما أوصى باتخاذ التدابير البحرية اللازمة كإرسال السفن لسواكن من أجل مواجهة مثيري الاضطرابات في تلك الأنحاء. كما أوصى بزيادة القوة العسكرية العثمانية في الحجاز وأحيلت هذه المسألة على هيئة عسكرية لدراستها. (وثيقة بختم رئيس كتّاب حضرة السلطان "ثريا"، ١٠ ربيع الآخر ١٣٠٥هـ).

وقد توصلت الهيئة المشكلة لهذا الغرض، إلى ضرورة إضافة ثلاثة سفن حربية عثمانية إلى الأسطول العثماني في البحر الأحمر. كما أوصت بمراقبة أنحاء سواكن. وأكدت على ضرورة حماية سواحل الحجاز واليمن. وبناء على ذلك رُفعت للباب العالي الطلبات التي تحقق هذه الأغراض، ومن بينها زيادة عدد أفراد العساكر العثمانية في الحجاز وإمدادها بالذخيرة والعتاد اللازم. كما رأت ضرورة مد خط البرق من جدة إلى الحديدية من أجل سرعة التحرك واتخاذ التدابير اللازمة عند الحاجة. (مذكرة قائد الجيش الفريق رضا باشا، ٢٦ ربيع



الآخر ١٣٠٥هـ). وهكذا شكلت مسألة المحافظة على الحجاز من أنصار المهديّة ومن المؤامرات البريطانية الركيزة الأساسية و الأولوية القصوى للدولة العثمانية في تعاملها مع مسألة السودان بعد فشل المفاوضات.

لقد كانت العمليات العسكرية لعثمان دقنة في شرق السودان محرّجة للإنجليز، وربما هذا ما أثار مخاوف السلطان عبد الحميد الثاني. فقد صد عثمان دقنة الهجوم الذي كان يستهدف القضاء عليه بواسطة كتشنر محافظ سواكن في ٣ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ/ ١٧ يناير ١٨٨٨م في موقعة هندوب. فعين البريطاني هولّد سميث (Hollid Smith) محافظاً لسواكن بدلاً من كتشنر الذي أصيب في تلك المعركة. (شقيّر، مراجعة، ١٩٠٤م/ ١٩٨١م)

ونظراً لخطورة الدور الذي يقوم به عثمان دقنة في شرق السودان، واحتمال انتقال آثاره إلى الحجاز، قام الوالي العثماني في الحجاز صفوت باشا بإبلاغ الباب العالي بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ/ ٢٢ يناير ١٨٨٨م أنه بصدد تعيين مخبرين في سواكن؛ لتتبع أخبار المهديين و عثمان دقنة في سواكن وما حولها. وقد قلل صفوت باشا من مكانة عثمان دقنة، واستبعد أن يكون له أنصار في الحجاز. (الأرشيف العثماني، تصنيف: Y.PRK.UM.11/9 – رسالة والي الحجاز صفوت باشا، كما ورد في دميرباش وآخرون، ٢٠٠٧م).

في هذه الفترة كانت الدولة العثمانية تحاول إعادة التفاوض مع بريطانيا حول مسائل مصر و السودان، غير أنها كانت تخشى أن يؤدي عقد معاهدة مع بريطانيا تنسحب بموجبها بعض القوات البريطانية من مصر إلى استيلاء المهديين على مصر ومن ثم الحرمين الشريفين مما يشكل خطراً كبيراً على الدولة العثمانية. وبناء على ذلك أصدر السلطان عبد الحميد الثاني أوامره باتخاذ التدابير اللازمة؛ لحماية الدولة العثمانية، كما أمر بعرض تفاصيل التحرك الذي سيقوم به الباب العالي لتحقيق ذلك عليه. (وثيقة بختم رئيس كتاب السلطان "ثريا"، ٥ رجب ١٣٠٥هـ). ويبدو أن الحيرة والشك سيطرا على السلطان العثماني، فهو يخشى من مخططات بريطانيا؛ لإقامة حكومة عربية وعلاقة بريطانيا بالمهديين، وفي نفس الوقت يخشى من أن يؤدي خروج بعض القوات البريطانية من مصر إلى سقوطها في يد الدولة المهديّة وبعدها الحرمين الشريفين مما يهدد مكانته؛ لذلك طلب دراسة السياسة المناسبة لحماية الدولة.

وقد رد الصدر الأعظم كامل باشا على أوامر السلطان هذه في اليوم التالي، فأشار إلى انقسام أتباع المهدي بعد وفاته. و أشار إلى أن المسألة المقلقة هي مسألة استمرار الاحتلال البريطاني لمصر، خاصة بعد فشل المفاوضات عام ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م. وبناء على ذلك يرى كامل باشا ضرورة بحث المسألة المصرية مجدداً و تعديل البنود المختلف عليها بين الطرفين، بما يحقق أوامر السلطان السابقة. (مذكرة للصدر الأعظم كامل باشا، ٦ رجب ١٣٠٥هـ).

وأتبع الصدر الأعظم كامل باشا مذكرته تلك بمذكرة أخرى في ١٢ رجب ١٣٠٥هـ أشار فيها إلى مسألة غاية في الخطورة، وهي أن روسيا تحاول تعميق الخلاف بين الدولة العثمانية وبريطانيا، كما يُحتمل أن تقوم في المستقبل – مستغلة نفوذها في استانبول – بتحريض السلطان العثماني ضد بريطانيا. وبالطبع فإن هذا الأمر كان يثير البريطانيين الذين سيسعون من جانبهم إلى ربط الحجاز واليمن والجزيرة العربية بمصر، ومن ثم إعلان استقلال مصر، وإعلان الخديوي خليفة للمسلمين. ولدرء هذه الأخطار يرى كامل باشا ضرورة طمأنة بريطانيا، وتسوية المسألة المصرية. (مذكرة الصدر الأعظم كامل باشا، ١٢ رجب ١٣٠٥هـ)

وهكذا ظلت التهديدات المحتملة للحجاز هي الشغل الشاغل للعثمانيين في هذه الفترة، فاهتمت الدولة العثمانية بما يجري في سواحل البحر الأحمر وشرق السودان وسواكن. وتكونت من أجل ذلك هيئة عسكرية مهمتها حماية الحجاز من اعتداءات عثمان دقنة،



وأعضاء الهيئة هم: درويش باشا وجميل باشا وهما من معاوني السلطان، إضافة إلى الفريق رضا باشا من دائرة الأركان الحربية. كما تمت زيادة عدد أفراد طوابير فرقة الحجاز وإمدادها بالسلاح والعتاد اللازم. (صورة الأوراق المعروضة برقم (٣٠٠٥)، ٢٢ رجب ١٣٠٥ هـ). أما فيما يخص الاستعدادات البحرية المتعلقة بأحداث سواكن، فتنقسم إلى قسمين كما أشار ناظر البحرية. فأما القسم الأول فهو إرسال ستة سفن حربية: اثنتين منها صغيرة، وأربع كبيرة. وكانت هناك أصلاً أكثر من خمس سفن حربية في سواحل البحر الأحمر. وأما القسم الثاني فهو إرسال ثلاثة بواخر من الإدارة الخاصة؛ للقيام بنقل العسكري ونقل البريد من المخا إلى الوجه، إضافة إلى القيام بعمليات "المراقبة والترصد". غير أن ناظر البحرية أشار إلى أن الإدارة الخاصة لم تنجح في القيام بما هو مطلوب منها حتى تاريخ إعداد مذكرته في ٢٢ رجب ١٣٠٥ هـ. (مذكرة ناظر البحرية، ٢٢ رجب ١٣٠٥ هـ)، وهذا يدل على مدى سوء الإدارة وبطئها في اتخاذ الإجراءات على الرغم من الأهمية القصوى للمسألة.

ومما يدل على أن أمن الحجاز والخوف من فقدته ظل يشكل أولوية كبيرة لدى العثمانيين بعد فشل المفاوضات مع الانجليز ما أشار إليه الصدر الأعظم كامل باشا في مذكرة بتاريخ ٢١ رمضان ١٣٠٥ هـ؛ إذ تسلم أخباراً من ولاية الحجاز عن احتمال تعرض هذه الولاية لاعتداءات بعض المهديين. ويرى أنه في حالة صحة هذه الأخبار فإن ذلك يعني أن هؤلاء مدعومين من دول أجنبية. ثم يعرض رأيه في التهديدات التي تواجه الحجاز والدولة العثمانية من المهديين، فيشير إلى أن هؤلاء لم يسيطروا على أي من السواحل إلى الآن، كما أنهم مختلفون فيما بينهم ومنقسمون على أنفسهم. ويرى كامل باشا أن اعتداء هؤلاء على الحجاز لن يكون قبل استيلائهم على مصر. ونظراً لأنهم لم يستطيعوا تحقيق ذلك إلى الآن، كما يُستبعد حدوث ذلك في المستقبل؛ بسبب صد الحكومة المصرية لهم بمساعدة من البريطانيين في مصر والعساكر السلطانية، فإن كامل باشا يرى استحالة قيام المهديين بالاعتداء على الحجاز. وأنه في حال حدوث ذلك فإنه هذا الأمر لن يكون دون مساعدة بريطانيا لهم. ويرى أن ذلك سيؤدي إلى نزع منصب الخلافة من آل عثمان وهو الأمر الذي تسعى له بريطانيا كما يشير. ولكن كامل باشا يستدرك فيذكر أنه نظراً لصعوبة تهديد الحجاز بواسطة السودانيين، فإن مصدر الخطر الذي يهدد الحجاز هو من جهة مسقط؛ إذ تربط إمامها علاقات متينة مع بريطانيا. كما زودته حكومة الهند بأسلحة؛ ولذلك يرى كامل باشا ضرورة قيام الحكومة العثمانية بمراقبة الحجاز من جهة الشرق أي في المحيط الهندي أكثر من جهة البحر الأحمر، كما يجب على الحكومة العثمانية أن تكون على تواصل مع إمام مسقط من أجل حمايته من حيل الأجانب. ولتحقيق ما سبق لا بد من "تشغيل بواخر البريد العثمانية بصورة منتظمة بين خليج البصرة وباب المندب". (مذكرة للصدر الأعظم كامل باشا، ٢١ رمضان ١٣٠٥ هـ).

ويبدو أن السلطان العثماني لم يقتنع بوجهة نظر كامل باشا حول الجهة التي تهدد الحجاز؛ إذ تشير وثيقة لنظارة الداخلية في ٢٩ شوال ١٣٠٥ هـ إلى أنه "سوف يتم تشكيل قسبة في ميناء الليث الواقع في مقابلة بلدة سواكن، وسوف تتم تسميتها بمعمورة الحميدية". (الأرشيف العثماني، تصنيف: BOA.DH.MKT 1520/45 - وثيقة من أوراق قلم المكتوبي بنظارة الداخلية، كما ورد في دميرباش وآخرون، ٢٠٠٧م، ص ١٩٩ - ٢٠٠). فغدت مراقبة سواكن وما يجري فيها مسألة هامة جداً لدى السلطات العثمانية؛ إذ إن وقوعها في يد المهديين يعني انتقال الثورة المهديّة إلى الحجاز.

ويظهر أن العمليات العسكرية التي قام بها عثمان دقنة في شرق السودان قد أثارت السلطان العثماني خوفاً من وصول هذه الاعتداءات إلى الحجاز، وألقى باللائمة على الباب العالي الذي لم يهتم - حسبما يرى - بهذه الاعتداءات رغم أوامر السلطان المتكررة في هذا الشأن. وطلب السلطان رأي الصدر الأعظم في الإجراءات الضرورية لحماية الحجاز.



(مذكرة بختم رئيس كتّاب السلطان "ثريا"، ١٩ محرم ١٣٠٦هـ). وقد رد الصدر الأعظم مبيئاً أن عمليات السودانيين في شرق السودان تهدف إلى إخراج البريطانيين من سواكن، ورأى استحالة تحقيق ذلك. وحتى لو تمكنوا من تحقيقه فإنهم لا يملكون السفن التي تمكنهم من إلحاق الضرر بالحجاز. وفوق ذلك كله فإن السفن العثمانية تحمي سواحل الحجاز من مثل هذه الاعتداءات؛ لذلك يرى الصدر الأعظم عدم وجود خطر حقيقي على الحجاز من مثل هذه الاعتداءات. (مذكرة الصدر الأعظم، ١٩ محرم ١٣٠٦هـ).

وهكذا يُلاحظ أن ما يجري في سواكن وما حولها كان يأخذ حيزاً كبيراً من مسألة السودان في الدوائر العثمانية في تلك الفترة. فقد عقد مجلس الوكلاء العثماني جلسة في ١ صفر ١٣٠٦هـ؛ لمناقشة قضية اعتداءات المهديين على سواكن وأثارها السلبية المحتملة، وما هي التدابير اللازمة لحمايتها. واللافت في مضبطة مداولات هذه الجلسة حجم الاطمئنان لدفاع البريطانيين عن سواكن ضد المهديين، مما يعطي انطباعاً بأن الباب العالي يرى أن السيطرة البريطانية على سواكن أخف ضرراً من سيطرة المهديين عليها؛ إذ ورد في المضبطة إشارة إلى ضرورة مساعدة مصر في حماية سواكن، وأن البريطانيين سيقومون بدور هام في هذه الناحية. وأشارت المضبطة إلى أنه طالما بقي الجيش البريطاني في مصر فلن تتخلى بريطانيا عن سواكن، وبالتالي فليس من المتوقع سقوط سواكن بيد المهديين. وأما إذا نجحت الدولة المهية في الاستيلاء على سواكن فيجب زيادة القوة البرية والبحرية للحجاز. وبناء على ما سبق وبناء على كفاية ما تم اتخاذه سابقاً من تدابير لتأمين الحجاز من أخطار المهديين؛ فقد رأى المجلس عدم وجود ضرورة؛ لاتخاذ إجراءات إضافية لحماية الحجاز وسواحله. (مضبطة مداولات مجلس الوكلاء العثماني، ١ صفر ١٣٠٦هـ)

ويتبين بعد رفع هذه المضبطة للسلطان عبد الحميد الثاني، استمرار الخلاف بينه وبين الباب العالي حول هذه المسألة، فالصدر الأعظم يهوّن من خطر المهديين على الحجاز بينما يرى السلطان عبد الحميد الثاني غير ذلك، بل يضع اللوم على الباب العالي لعدم اهتمامه بأوامره التي يطلب فيه اتخاذ التدابير اللازمة لدرء أخطار المهديين على الحجاز والدولة العثمانية. وفي سياق تعليق السلطان على المضبطة السابقة ذكر بأن اعتداءات السودانيين على سواكن ومخاطرها لم تذكرها الصحف فقط، بل جاءت عبر برقيات عديدة موجهة من ولاية الحجاز إلى السلطان والباب العالي. ويشير السلطان إلى أنه رغم كل هذه المخاطر يصدر الباب العالي قراراً بعدم لزوم اتخاذ تدابير إضافية لحماية الحجاز. وأرجع السلطان سبب قرار الباب العالي المرتبك من وجهة نظره إلى افتقاد الباب العالي للمعلومات الدقيقة حول هذه المسائل. ويبدو أن السلطان كان يهدف من وراء ذلك إلى دفع الباب العالي؛ لاتخاذ قرار ما يكفل للدولة العثمانية السيطرة على سواكن؛ إذ يذكر بأن البريطانيين كانوا قد اقترحوا في عهد الصدر الأعظم السابق سعيد باشا أن تستولي الدولة العثمانية على سواكن. لذا أمر السلطان العثماني الصدر الأعظم والباب العالي بضرورة الاجتماع مجدداً لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية الدولة العثمانية من أي اعتداء. (مذكرة بختم رئيس كتّاب السلطان "ثريا"، ١٥ صفر ١٣٠٦هـ). على أي حال برز للدولة العثمانية في هذه الفترة تحديان مترامنان تقريباً، وهما: قضية تسليم سواكن لعثمان دقنة وأنصار المهديّة، وقضية منح سواكن لشركة بريطانية.

أما القضية الأولى فهي مسألة التنازل عن سواكن لعثمان دقنة وأنصار المهديّة؛ إذ يعرض أحمد مختار باشا في رسالة له في ١٩ ربيع الآخر ١٣٠٥هـ بعض الأخبار عن سواكن والتهديدات المحيطة بها. فيذكر أن هناك اختلافاً بين السلطات البريطانية حول السياسة المفترضة إتباعها تجاه سواكن. فالعسكريون من البريطانيين يرون ضرورة عدم وقوع سواكن في يد أي قوة أجنبية تهدد خططهم المستقبلية تجاه أفريقيا. أما "الماليون" فيرون أن إدارة



سواكن أصبحت تشكل عبئًا ماليًا كبيرًا على ميزانية كل من بريطانيا ومصر؛ لذلك من الأفضل تسليمها إلى سلطة أخرى كإعادتها للسيادة العثمانية أو أي سلطة أخرى حتى لو كانت أجنبية، أو عثمان دقنة نفسه. ويرى مختار باشا أن أصحاب الرأي الأخير هم الغالبية؛ لذلك توقع أن تقوم بريطانيا بالدخول في مفاوضات مع عثمان دقنة. ورأى مختار باشا أن حدوث مثل هذه المفاوضات وتسليم سواكن لعثمان دقنة سيؤدي إلى ضرر كبير جدًا على الجزيرة العربية. وحاول مختار باشا - كما يذكر - أن يجد طريقة لمواجهة مثل هذه الاحتمالات. فاتصل سرًا بأحد أعيان السودان في القاهرة وهو الزبير باشا وطلب رأيه في عثمان دقنة. فأشار الزبير باشا إلى عدم قدرته على الاتصال بعثمان دقنة. كما أشار إلى استحالة تخلي عثمان دقنة عن المعارضة، طالما بقي البريطانيون في سواكن، كما أنه لن يدخل في طاعة الحكومة المصرية؛ لأنها كانت خاضعة لبريطانيا. ويرى الزبير باشا أنه في حال استيلاء الدولة العثمانية على سواكن فإن عثمان دقنة سيدخل في طاعة السلطان العثماني وبالتالي لن يشكل خطرًا على الدولة العثمانية. (مختار باشا، رسالة من مختار باشا "من أوراق قصر يلديز"، ١٩ ربيع الآخر ١٣٠٥هـ)

بناء على ذلك يشير مختار باشا إلى خطورة دخول الإنجليز في مفاوضات مع عثمان دقنة؛ إذ يرى أن آثار ذلك ستعكس على الجزيرة العربية. لذلك أوصى بضرورة إيجاد طريقة أخرى تخلي بموجبها بريطانيا مصر. كما رأى ضرورة إلغاء الشكل الحالي لإدارة سواكن والعودة إلى شكل الإدارة القديم؛ إذ سينتج عن ذلك مزايا عديدة. فسيطرة القوات العثمانية على سواكن سيجعل عثمان دقنة يدخل في طاعة السلطان العثماني. وسيؤدي كل ذلك إلى تقديم العديد من الخدمات للدولة العثمانية، وأهم هذه الخدمات في نظر مختار باشا هي أن ميناء سواكن وحوالي ما بين عشرة وخمسة عشرة مليون نسمة سيقفون في ظل السيادة العثمانية. كما أن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الأمن للجزيرة العربية. (مختار باشا، رسالة من مختار باشا "من أوراق قصر يلديز"، ١٩ ربيع الآخر ١٣٠٥هـ)

وفي تلك الفترة أرسل والي الحجاز صفوت باشا رسالة أخرى إلى الباب العالي يبلغه فيها بتوقف اعتداءات عثمان دقنة، وأنه "توجه إلى داخل البلاد، ويقوم هناك بإجراء اتصالات سرية مع الموظفين الإنجليز"، وترمي تلك الاتصالات للتفكير بإقامة حكومة عربية هناك. (الأرشيف العثماني، تصنيف: Y.PRK.UM.11/9 - رسالة والي الحجاز صفوت باشا إلى الباب العالي، ١٦ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ، كما ورد في دميرباش وآخرون، ٢٠٠٧م، ص ١٢٧-١٢٨). خلال ذلك حصلت السلطات العثمانية على معلومات مؤكدة تفيد بتداول السكة التي ضربها المهدي في ولاية الحجاز مما أثار قلق الباب العالي. كما أثارت مخاوفه استمرار اعتداءات المهديين. فكان من الضروري أن تتحرك الدولة العثمانية لصد اعتداءاتهم، بل والبحث عن دعمهم؛ إذ تشكل الدولة العثمانية بأن البريطانيين يسعون لتشكيل حكومة عربية. (وثيقة بختم رئيس كتاب السلطان "ثريا"، ٥ رجب ١٣٠٥هـ).

وأشار مختار باشا في رسالة له إلى مقابلة جرت بين الخديوي وكرومر المندوب السامي البريطاني في مصر؛ تطرق فيها هذا الأخير إلى قضية سواكن وأن حمايتها تتطلب توفير مائة ألف ليرة سنويًا، مما يشكل عبئًا كبيرًا على الخزينة المصرية. واقترح كرومر بناء على ذلك أن تُعاد سواكن للدولة العثمانية أو أن تُترك لعثمان دقنة أو أن يُتخذ بشأنها إجراءات شبيهة بما تم في مصوع. وسأل كرومر الخديوي عن رأيه بما أن الدولة العثمانية ترفض إدارة سواكن، فرد الخديوي عليه باستحالة القبول بالخيارين الأخيرين، وأن الحكومة المصرية تفضل الاحتفاظ بسواكن. كما عبّر الخديوي خلال هذه المقابلة عن شكه في أن تتخلى بريطانيا عن سواكن لدولة أخرى، وتوقع أن تلجأ إلى اتخاذ إجراءات تجاه سواكن والسودان شبيهة بما قامت به في الهند؛ وهي إنشاء شركة بريطانية باسم شركة تجار أفريقيا. (مضبطة مجلس



الوكلاء العثماني، ١٠ ربيع الأول ١٣٠٦هـ). وقد حاز جواب الخديوي هذا على رضا الباب العالي فأرسل إلى الخديوي رسالة في ٢٤ ربيع الأول ١٣٠٦هـ تعبر عن شكره وتقديره له؛ لأنه أصر على الاحتفاظ بسواكن. كما زُود الخديوي بنسخة من معاهدة الأستانة الخاصة بضمان حرية استعمال قناة السويس التي وُقعت بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٠٦هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨م؛ إذ تنص مادتها العاشرة على أن الحكومة المصرية مسئولة عن حماية مصر طبقاً لأحكام الأمر السلطاني، وتتعهد الدولة العثمانية بمساعدتها على ذلك عند الحاجة. واقترح الباب العالي بناء على ذلك أن تتولى الدولة العثمانية إدارة شؤون سواكن مباشرة مؤقتاً حتى تنسحب بريطانيا من مصر بعد استقرار الأمن فيها، حينها تُعاد سواكن إلى مصر. وقد برر الباب العالي اقتراحه هذا بسبب المخاطر المحتملة في تلك الفترة. (الكتاب الوارد من الصدارة العظمى إلى الخديوية في شأن سواكن بتاريخ ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٠٦هـ/ ١٦ تشرين الثاني ١٣٠٤م - نمره ٢٩، كما ورد في شكري، ١٣٦٧هـ). وسيتأخر رد الخديوي على هذا الطلب إلى ما بعد معركة الجميزة التي أزلت خطر عثمان دقنة عن سواكن كما سيأتي لاحقاً. (البروي، ١٩٥٢م)

وأما القضية الثانية فهي محاولة إحدى الشركات البريطانية احتكار التجارة مع جهات سواكن، ثم مد نفوذها للداخل السوداني. وقد أثارت هذه المحاولة الباب العالي الذي تساءل عن مغزى تسليم سواكن لهذه الشركة. فأرسل الصدر الأعظم إلى الخديوي في ١٠ ربيع الثاني ١٣٠٦هـ مطالباً بإعادة سواكن لإدارة الدولة العثمانية، بدلاً من تسليمها لشركة بريطانية تمكن للنفوذ البريطاني على غرار ما فعلته الشركة الإنجليزية في الهند. فردت وزارة الخارجية البريطانية بأنه طالما احتفظت مصر بسواكن فإن السلطات البريطانية - بحكم الاحتلال - هي المسيطرة عملياً هناك وستتحمل مسؤولية الدفاع عن المكان. كما اعتبرت بريطانيا أن الدولة العثمانية نفسها ضعيفة وغير قادرة على مواجهة عثمان دقنة وأنصار المهدي في شرق السودان وتهديداتهم لسواكن، وبالتالي فإن هؤلاء سيحتلون إذا ما انسحبت منها القوات المصرية والبريطانية وحلت محلها قوات عثمانية. ونفت الحكومة البريطانية صحة الأنباء التي تتحدث عن التنازل عن سواكن لشركة بريطانية، وطلبت الحكومة البريطانية من كرومر أن يوعز للخديوي بأن يرد على الباب العالي بأنه لا توجد أية شبهة في احتمال تسليم سواكن وما جاورها لشركة بريطانية، وأن الحكومتين المصرية والبريطانية تتحملان مسؤولية حماية سواكن. (Shibeika, 1959) وهكذا فشل هذا المشروع.

ويتضح من رد الحكومة البريطانية أنها كانت تخشى من وجود نوايا جادة للدولة العثمانية لاسترجاع سواكن نظراً لأهميتها للحجاز؛ لذلك شككت بريطانيا في قدرة الدولة العثمانية على مواجهة عثمان دقنة، وذكرتته بخطورته. ويبدو أن بريطانيا أرادت من إعلانها الالتزام بمسؤولية حماية سواكن أن تحقق غرضين هما: طمأنة الباب العالي على تأمين سواكن وبالتالي الحجاز من تهديدات أنصار المهدي. أما الغرض الثاني فهو رغبة بريطانيا في وضع أسس جديدة تعطي لها الأحقية بالدفاع عن تلك المناطق مما يمكنها من تكريس نفوذها فيها فيما بعد. وستجد هذه الأسس من قدرة الدولة العثمانية على التدخل لحماية ما تعتبره حقوقاً لها في سواكن والسودان في أحداث لاحقة كما سوف يأتي لاحقاً.

أمام تزايد الخطر الذي يشكله عثمان دقنة في شرق السودان طلب هولند سميث الإمدادات من السير فرانسيس جرانفل (Francis Granville) سردار الجيش المصري؛ للقيام بعمليات عسكرية ضد عثمان دقنة. فحضر جرانفل بنفسه لقيادة العمليات. فوُقت بين الطرفين معركة الجميزة في ١٦ ربيع الثاني ١٣٠٦هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٨٨م التي انتصر فيها جرانفل على المهديين. (شقيير، مراجعة، ١٩٠٤م/١٩٨١م). وقد أدت نتيجة هذه المعركة إلى إزالة الخطر الذي شكله عثمان دقنة على سواكن رغم استمرار سيطرته على ما تبقى من شرق السودان. كما



أدت إلى استعادة الثقة في قدرة الجيش المصري الجديد - الذي يقوده ضباط بريطانيون- على مواجهة المهديين، وأنه سيكون قادرًا في المستقبل على خوض الحروب ضد جيوش المهديّة. (المهيدات، ٢٠٠٢م)

أما عن موقف الدولة العثمانية من نتيجة معركة الجميزة فتشير إليه أحد الوثائق العثمانية بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر ١٣٠٦هـ؛ إذ تنقل خبرًا عن صحيفة "ستاندارد" مفاده أن الدولة العثمانية ليست سعيدة بانتصار جرانبيل في معركة الجميزة، وذلك لأن نتائج هذه المعركة لا تساعد على جلاء الاحتلال البريطاني من مصر. ولكنها كانت في نفس الوقت لا تريد انتصارا للمهديين، يؤدي إلى تهديد ولايات الدولة العثمانية خصوصاً الحجاز. (الأرشيف العثماني، تصنيف: Y.PRK.ESA 8/68).

على أي حال، تأخر الخديوي في رده على طلب الباب العالي -السابق الذكر- بشأن إعادة سواكن للدولة العثمانية لإدارتها مباشرة. فبعد مرور شهر وخمسة أيام أكد في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٠٦هـ على أنه لن يتنازل عن سواكن لأي دولة أجنبية أو لأي شركة. كما أشار إلى أنه لا يوجد خطر يهدد سواكن الآن بعد طرد المهديين - وكأنه يُشير إلى موقعة الجميزة السابقة؛ إذ يسود الأمن في سواكن، لذلك فإنه يرى الإبقاء على إدارة سواكن كما كانت عليه في السابق أي عدم إعادتها لإدارة الدولة العثمانية مباشرة كما اقترح الباب العالي. (الجواب الصادر من الخديوي إلى الصدارة العظمى بشأن سواكن بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٠٦هـ - نمرة ٩ ، كما ورد في شكري، ١٣٦٧هـ، ص ٩٣)

أدى زوال خطر عثمان دقنة عن سواكن، وإصرار الخديوي على الاحتفاظ بتبعية سواكن لمصر، وتمسك بريطانيا بسياسة دفاعية في شرق السودان وشماله إلى هدوء المخاوف العثمانية التي تهدد تلك المدينة. لكن برزت للدولة العثمانية تحديات أخرى تهدد بقية الممتلكات المصرية- العثمانية في السواحل الغربية للبحر الأحمر. ذلك أن بريطانيا بدأت - بعد أن رسخت احتلالها لمصر- بتقاسم بعض المناطق في شرق أفريقيا وجنوبها الشرقي مع بعض القوى الأوروبية .

لقد شكّلت السواحل الغربية للبحر الأحمر في هذه الفترة تهديدًا حقيقيًا للحجاز واليمن؛ إذ يشير مختار باشا في رده على برقية من الصدارة العظمى عن كيفية وصول الأسلحة إلى آل عايش معارضي الدولة العثمانية في عسير، إلى أن الجزيرة العربية ستظل مهددة ما دام البريطانيون والإيطاليون متواجدين في سواكن ومصوع. وأشار إلى أن عمليات تهريب الأسلحة تتم من خلال التجار. وذكر بأن إدارة مصوع ترفض التعاون لمنع تهريب الأسلحة. ويوصي مختار باشا بأهمية تعيين موظفين في جدة والحديدة؛ لمراقبة عمليات تهريب الأسلحة هذه ومنعها ، كما أوصى باتخاذ تدابير أخرى. (الأرشيف العثماني، تصنيف: Y.PRK.MK. 6/35 - خطاب مختار باشا إلى الصدر الأعظم بتاريخ ٢٥ شوال ١٣١١هـ/ ٢ مايو ١٨٩٤م، كما ورد في صابان، ١٤٢٤هـ). وهكذا شكّل وجود القوى الأوروبية المتنافسة على استعمار شرق أفريقيا تهديدًا خطيرًا للدولة العثمانية خاصة لولايتي الحجاز واليمن.

على أي حال بدأت بريطانيا تتحرك بشكل أكبر في شرق السودان؛ إذ أصدر رئيس الوزراء البريطاني ساليسبوري قرارًا بالموافقة على مقترح سابق للورد كرومر باحتلال طوكر. وتم ذلك بالفعل بعد إنزال الهزيمة بعثمان دقنة في موقعة طوكر في ١٠ رجب ١٣٠٨هـ/ ١٩ فبراير ١٨٩١م، (شقيير، مراجعة، ١٩٠٤م/١٩٨١م) ، ثم عُقدت مفاوضات بين إيطاليا وبريطانيا، وانتهت بتوقيع اتفاقية في ١٥ أبريل ١٨٩١م؛ اعترف فيها الإيطاليون "بالسيادة العثمانية المصرية على شرق السودان" بما فيها كسلا. في المقابل أعطيت إيطاليا الحق باحتلال كسلا عند الضرورة. (منصور، ١٩٩٣م، ص ٥٠). ثم بدأت إيطاليا بعد ذلك تحاول إقناع بريطانيا بالسماح لها بتنفيذ تلك الاتفاقية إلى أن تمكنت من إقناع الحكومة البريطانية بالسماح لها



باحتيال كسلا على أن تتعهد بإعادتها إلى مصر عندما تتم عملية استرداد السودان. وبالفعل قامت إيطاليا باحتلال كسلا في ١٧ يوليو ١٨٩٤م بعد انتصارها على جيش الدولة المهديّة. (شقيّر، مراجعة، ١٩٠٤م/١٩٨١م).

أما الدولة العثمانية فقد احتجت على توقيع الاتفاقية الإيطالية البريطانية؛ لما تتضمنه من بند خاص يسمح باحتلال كسلا التي تُعد من ممتلكات الدولة العثمانية. وأبلغت احتجاجها هذا إلى حكومتها بريطانيا وإيطاليا. فأكدت بريطانيا على عدم المساس بحقوق الدولة العثمانية في تلك المناطق. ورغم هذه التعهدات والتأمينات التي قدمتها بريطانيا فإنها ساعدت إيطاليا على احتلال كسلا وفقاً لما جاء في وثيقة عثمانية. وتكشف هذه الوثيقة عن أهمية كسلا الكبيرة للحجاز. كما تذهب إلى أن ترك هذه القضية تمر بدون اتخاذ اللازم سيؤدي إلى احتلال ممتلكات الدولة العثمانية في بقية سواحل البحر الأحمر تدريجياً. وتلقي هذه الوثيقة باللوم على الخديوية المصرية التي لم تحافظ على المناطق "التي عُهد بإدارتها إليها، وذلك في مواجهة الأجانب". بناء على ذلك رأت الدولة العثمانية ضرورة إرسال قوات عثمانية إلى تلك المناطق؛ لوضعها تحت إدارة الدولة العثمانية بصورة مباشرة. (وثيقة بختم رئيس كتاب السلطان "ثريا"، ٩ صفر ١٣٠١٢هـ). وخلال مناقشة السلطات العثمانية لمقترح إعادة تلك المناطق للدولة العثمانية؛ لتديرها مباشرة، تم التوصل إلى ضرورة قيام مصر بإرسال العساكر السلطانية إلى تلك المناطق، نظراً لزوال الأسباب التي دعت مصر لإخلائها من قبل. كما سيتم تبليغ بريطانيا للعمل على تحقيق ذلك. (وثيقة بختم رئيس كتاب السلطان "ثريا"، ١٢ صفر ١٣٠١٢هـ). وأرادت الدولة العثمانية أيضاً القيام بإجراءات عملية لمواجهة احتلال الإيطاليين لكسلا. فحاولت مساعدة عثمان دقنة عبر أحد جواسيسها في سواكن عندما علمت بمحاولته استعادة السيطرة على تلك المناطق مجدداً. (الأرشيف العثماني، تصنيف: Y.PRK.UM. 30/37 ، كما ورد في دميرباش وآخرون، ٢٠٠٧م). ولا تشير الوثائق المتاحة إلى ما تم بشأن هذه المساعدة. ولكن المؤكد هو حدوث ما توقعته الدولة العثمانية فعلاً؛ إذ بدأت تفقد تدريجياً ما تعتبره ممتلكات لها في شرق أفريقيا خاصة بعد أن بدأت بريطانيا بعمليات استرداد السودان.

رابعاً: سواكن في ظل عمليات استرداد السودان:

أثيرت في سياق الجدل حول استرداد السودان عام ١٣١٣هـ/١٨٩٦م على يد القوات البريطانية-المصرية مسألة إرسال قوات هندية أو إنجليزية إلى سواكن بعد سحب القوات المصرية التي كانت موجودة في سواكن؛ لإشراكها في حملة دنقلة. فأرسل الباب العالي فوراً إلى الخديوي ليلبغّه استعداد الدولة العثمانية لإرسال قواتها لحماية سواكن في حال عدم توافر قوات مصرية كافية لحماية المدينة. فنصح كرومر الخديوي بأن يخبر السلطان بأن المعلومات التي وصلته حول تحركات القوات المصرية غير صحيحة، وأن هذه التحركات تحركات طبيعية. كما رأى كرومر أن على الحكومة البريطانية إبلاغ الباب العالي بأي شكل من الأشكال بعدم وجود أي ضرورة لإرسال قوات عثمانية إلى سواكن، وأن مثل ذلك لن يتم التفاوض عنه. ويبدو أن السلطان لم يكن راضياً عن موقف الخديوي في هذه المسألة؛ لذلك طلب من الحكومة البريطانية مساعدته في أن تضع الدولة العثمانية يدها على إدارة سواكن؛ حتى يتمكن من تعزيز نفوذه في الحجاز والبحر الأحمر. وفي مقابل ذلك تعهد السلطان العثماني بدعم التجارة البريطانية عبر مد خطوط السكك الحديدية، وبناء الطرق وغيرها. كما أبلغ السفير العثماني في لندن ساليسبوري بأنه في حالة صحة الإشاعات التي تتحدث عن إرسال قوات بريطانية إلى سواكن فإن ذلك سيكون خبراً غير سار للسلطان. فرد ساليسبوري بأن الحكومة البريطانية لم تأمر بتحريك من هذا النوع في سواكن. وأكد ساليسبوري لكرومر بأن السلطان لا يملك الحق



بالاعتراض على إرسال قوات بريطانية أو هندية إلى سواكن، فقد حدث ذلك مراراً من قبل عند الضرورة التي كان يقدرها الخديوي. (Shibeika, 1959)

وخلال هذه الفترة كانت كل من فرنسا وروسيا تحرضان الباب العالي على إرسال قوات عثمانية لسواكن، ومن ثم المطالبة بفتح المسألة المصرية عن طريق مؤتمر دولي يُعقد لأجلها؛ لذلك كانت الحكومة البريطانية مستعدة لمنع الباب العالي من إرسال قواته إلى سواكن ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة. وقامت ألمانيا "بإسداء النصح" للسلطان العثماني بأن لا يُصعد المسألة وأن يعمل على تهدئتها. وفعلاً لم يقدّم الباب العالي بإرسال قواته إلى سواكن. (بركات، د.ت.، ص ١٣٦)

أما الخديوي فقد رد على خطاب السلطان وفقاً للنصائح التي أعطاها إياه كرومر. وأبدى الخديوي معارضته الشديدة لفكرة إعادة سواكن لإدارة الباب العالي مباشرة، وفضل حماية المدينة بواسطة قوات هندية بدلاً من القوات العثمانية. ويبدو كما يذكر كرومر أن الخديوي كان قلقاً من احتمال قيام السلطان العثماني بالإضرار به، وعدم حصوله على دعم من بريطانيا. لذلك اقترح كرومر على ساليسبوري أن تتعهد الحكومة البريطانية للخديوي بدعمه وحمايته ضد السلطان في حالة إرسالها قوات هندية إلى سواكن. وقد رد ساليسبوري على الفور بالموافقة على مقترح كرومر وأبلغه بتعهدات الحكومة البريطانية بدعم وحماية الخديوي. (Shibeika, 1959).

ورغم التعهدات البريطانية إلا أن الخديوي اشترط على بريطانيا بأن تتواجد كتيبة مصرية في سواكن بجوار القوات الهندية التي ستنزل إلى المدينة. كما حصل الخديوي على ضمانات بأن تنسحب القوات الهندية من سواكن عندما تعود القوات المصرية إليها. (بركات، د.ت.)

وأرسل الباب العالي خطاباً آخر إلى الخديوي يطلب منه ردّاً محدداً فيما إذا كان متيقناً من أن سواكن لن يتم احتلالها بواسطة قوات أجنبية. فاقترح كرومر على الخديوي بأن يرد على السلطان بأنه بناء على أن مصر محتلة بواسطة قوات أجنبية وهي القوات البريطانية فإن الحكومة البريطانية قد ترسل قوات إلى سواكن عند الضرورة كما فعلت أكثر من مرة في السابق. ورأى كرومر ضرورة قيام الحكومة البريطانية باتصال مباشر إضافي بالسلطان العثماني لتخليص الخديوي من تحمل المسؤولية. (Shibeika, 1959)

وفعلاً تم إبلاغ الباب العالي بأن القوات الهندية تعمل تحت قيادة السردار الذي يعتبر موظفاً مصرياً، لذلك فلا يعتبر نزول القوات الهندية في سواكن نزولاً لقوات أجنبية. كما أكدت الحكومة البريطانية للباب العالي بأنه إذا تطلبت مسألة حماية سواكن من المهديين نزولاً لقوات أجنبية فإن الحكومة البريطانية ستتحمل هذه المسؤولية؛ لحماية المدينة كما فعلت ذلك مراراً من قبل. فانتهت هذه القضية على هذا النحو. (بركات، د.ت.)

وقام مختار باشا بإرسال خطاب إلى الصدارة العظمى في ٣ جمادى الأولى ١٣١٥ هـ. واستعرض في خطابه هذا تاريخ مسألة السودان حتى بداية عمليات استرداد السودان. ومما أشار إليه مسألة الاستعداد للبدء في استرداد السودان الشرقي والأوسط بعدما صدر قرار يتضمن إعادة كسلا التي تحتلها إيطاليا للإدارة المصرية وفقاً للاتفاقية المعقودة سابقاً بهذا الشأن. وأشار مختار باشا أيضاً إلى أن كل ذلك يتم عبر تمويل بريطاني صرف. ويرى مختار باشا أن بريطانيا تسعى إلى امتلاك السودان، والسيطرة على سواكن كمنفذ بحري هام، إضافة إلى مد خط سكة حديدية بين بربر وسواكن، وإنشاء خط للتلغراف حتى الإسكندرية. وهذا سيشكل بالطبع خطورة كبيرة على الدولة العثمانية. ويرى مختار باشا أن السودان يشكل أهمية كبيرة للدولة العثمانية، غير أن البريطانيين سيتمكنون من السيطرة على الأجزاء الشرقية والوسطى للسودان. ويحذر مختار باشا من سقوط سواحل البحر الأحمر وبالذات سواكن بيد الأجانب؛ لأن تلك المناطق تقع قبالة الحرمين الشريفين، وسقوطها بيد الأجانب سيشكل خطورة كبيرة على الجزيرة العربية و"مقام الخلافة". (مختار باشا، خطاب إلى الصدارة العظمى، ٣ جمادى الأولى



(١٣١٥هـ)

وقد بحث مجلس الوكلاء العثماني ما جاء في خطاب مختار باشا السابق. وأوصى الباب العالي بالتدخل في مسألة استرداد السودان؛ حتى لا تُستغل لارتكاب ما يخالف أحكام فرمانات السلطانية وحقوق السيادة العثمانية. وهذا التدخل سيكون عبر محادثات مع بريطانيا والقوى الكبرى؛ لمنع نشوب أزمة سياسية. ورأى المجلس أيضاً ضرورة التأكيد على أن عمليات استرداد السودان لن تؤثر في ما تعتبره حقوقاً سيادية للدولة العثمانية على مصر والسودان. وأعدت مسودة لإرسالها إلى سفراء الدولة العثمانية حول هذه المسائل لتبليغ حكومات تلك الدول بموقف الباب العالي. (مضبطة جلسة مجلس الوكلاء العثماني، ٢٩ جمادى الآخر ١٣١٥هـ) فماذا تم بشأن هذه الإجراءات؟

يبدو أن الباب العالي كان متهاوناً في هذه المسائل. وخير دليل على ذلك هو كتاب مختار باشا إلى الصدارة العظمى في ٢٧ شعبان ١٣١٥هـ؛ إذ يقارن مختار باشا في هذا الكتاب بين كرومر الذي جعل جُل اهتمامه منصباً على عمليات استرداد السودان وبين السلطات العثمانية التي قال عنها أنها تكتفي بالمشاهدة فقط، مما يعرض الدولة العثمانية إلى أخطار جسيمة في المستقبل. ويُضيف بأنه رغم التباحث بشأن التدابير اللازمة بشأن هذه المسائل والتوصيات التي قُدمت إلا أنه لم يتم القيام بأي شيء إلى الآن. (مختار باشا، خطاب إلى الصدارة العظمى، ٢٧ شعبان ١٣١٥هـ). ويبدو من انتقاد مختار باشا هذا للباب العالي، بأن الدولة العثمانية قد كُبلت بالإجراءات المعقدة التي يقوم بها الباب العالي؛ لاتخاذ قرار ما بشأن هذه المسائل التي لا تحتمل التأجيل.

فتداول مجلس الوكلاء العثماني فيما جاء في خطاب مختار باشا، فأكد على أنه يجب ألا تتسبب عمليات استرداد السودان بالإخلال بما تعتبره حقوقاً سيادية للدولة العثمانية على هذا البلد الذي عهدت بإدارته لمصر التي تتبع أيضاً للدولة العثمانية. (الورقة الخاصة بمداولات مجلس الوكلاء العثماني، ٤ رمضان ١٣١٥هـ). ورغم تفاعل مجلس الوكلاء العثماني مع انتقادات مختار باشا، ومحاولته التحرك لحفظ ما يعتبره حقوقاً سيادية للدولة العثمانية في السودان إلا أن ذلك لم يكن بالسرعة والكيفية اللتان تتطلبهما المسألة.

خلال هذه الفترة كانت عمليات استرداد السودان مستمرة، فتمكنت فرقة من الجيش المصري-البريطاني من السيطرة على طريق سواكن-بربر. كما انطلقت فرقة عسكرية من سواكن ودخلت مدينة كسلا، فانسحب الإيطاليون منها وفقاً لاتفاقيتهم السابقة مع مصر وبريطانيا، وتم رفع العلم المصري العثماني على هذه المدينة في ١ شعبان ١٣١٥هـ/٢٦ ديسمبر ١٨٩٧م. (شقيير، مراجعة، ١٩٠٤م/١٩٨١م).

واستمرت العمليات العسكرية لاسترداد سائر السودان. وبدأت الحملة تتجه لمنعطفها الأخير، وهو استرداد الخرطوم وأم درمان عاصمة التعايشي زعيم الدولة المهديّة. وفعلاً تم الاستعداد جيداً لهذه الجولة الحاسمة من العمليات وزحفت القوات المصرية والبريطانية نحو الخرطوم فاحتلتها ثم سقطت أم درمان عاصمة الدولة المهديّة بيد كتشنر في ١٥ ربيع الثاني ١٣١٦هـ/ ٢ سبتمبر ١٨٩٨م وقُضي بذلك على الدولة المهديّة، بينما فر التعايشي إلى غرب السودان ولم يتم القضاء عليه إلا بتاريخ ٢٠ رجب ١٣١٧هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩م. وبعد سقوط أم درمان ببومين قام كتشنر برفع علمي مصر وبريطانيا على مركز الحكومة القديم في الخرطوم، (شقيير، مراجعة، ١٩٠٤م/١٩٨١م)، بعكس المدن التي تم استردادها من قبل مثل دنقلة وكسلا وبربر؛ إذ رُفِع العلم المصري العثماني فقط عليها. وقد أثار هذا العمل حالة من "الاستياء بين الجنود والضباط المصريين". (شبيكة، ١٤١١هـ، ص ٤٥٠). وقد أثار هذا التصرف أيضاً غضب الدولة العثمانية فاحتجت على هذا العمل. فكان ذلك إيذاناً بدخول السودان



مرحلة حكم جديد؛ إذ أُعلن عقد اتفاقية بين مصر و إنجلترا لإدارة السودان في عام ١٨٩٩م
وسُميت بوفاق الحكم الثنائي.

خامساً: إلحاق سواكن بوفاق الحكم الثنائي للسودان وموقف الدولة العثمانية:

نصت المادة الثانية من وفاق الحكم الثنائي عام ١٨٩٩م على رفع العلمين المصري
والبريطاني في جميع أنحاء السودان إلا مدينة سواكن، إذ لا يُرفع فيها إلا العلم المصري فقط.
ويبرر كرومر سبب ذلك بأن لسواكن وضع خاص سيجعل من رفع العلم البريطاني فيها مثار
غضب واحتجاج. (الشيخ، ١٩٧٩م).

غير أن ذلك لم يستمر طويلاً؛ إذ بعث مختار باشا بخطاب في ١٣ صفر ١٣١٧هـ/ ٢١
يونيو ١٨٩٩م يشير فيه إلى وجود بعض الأنباء حول نية الإنجليز إلحاق سواكن بوفاق الحكم
الثنائي ورفع العلم البريطاني عليها. ويشكو في خطابه هذا من أن الاحتجاجات لم تعد تنفع،
"فالصوت المسموع هو الصوت الذي يملك القوة". (مختار باشا، ١٣ صفر ١٣١٧هـ). وهذه
إشارة من مختار باشا إلى أن من يملك القوة هو من يستطيع فرض رأيه، تلك القوة التي كانت
تفتقدها الدولة العثمانية. وهي إشارة من جانب آخر يحث فيها الدولة العثمانية على القيام بعمل ما
غير الاحتجاجات للحفاظ على حقوقها.

على أي حال أُلحقت سواكن فعلاً بوفاق الحكم الثنائي في ١ ربيع الأول ١٣١٧هـ/ ١٠
يوليو ١٨٩٩م، وتحقق لبريطانيا بذلك السيطرة الكاملة على جميع أنحاء السودان بلا استثناء.
(الشيخ، ١٩٧٩م).

كان ضم سواكن لوفاق الحكم الثنائي مخالفاً للضمانات والتأمينات التي قدمتها الحكومة
البريطانية للدولة العثمانية؛ لذلك قرر الباب العالي إعداد برقية للاحتجاج على قيام بريطانيا بهذا
العمل الذي ينتهك حقوق السيادة العثمانية، خاصة أن سواكن تعتبر مدينة هامة لقربها من
الحجاز. واجتمع مجلس الوكلاء العثماني للنظر في الإجراءات التي يمكن له أن يتخذها لمواجهة
ذلك. (مضبطة هيئة الوكلاء الخاصة، ١٣ جمادى الأولى ١٣١٧هـ)، وبالطبع لم تكن تملك
الدولة العثمانية في ذلك الوقت غير الاحتجاج وتأكيد ما تعتبره حقوقاً سيادية لها على تلك
المناطق، والإشارة إلى أن الخديوي لا يملك الصلاحيات التي تخوله توقيع مثل هذه الاتفاقيات.

الخاتمة والنتائج

تعكس الوثائق العثمانية نظرة الدولة العثمانية وطريقة تعاطيها مع التهديدات الاستعمارية
التي واجهها ميناء سواكن على يد الإنجليز في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، و أولوياتها
خلال تعاملها مع هذه المسألة. فمنذ انتشار أخبار الثورة المهدية في السودان اعتبرت الدولة
العثمانية أخطر من الثورة العرابية في مصر؛ لأن الثورة المهدية تستهدف نزع لقب الخلافة من
السلطان العثماني وتهدد الحجاز، وشكّت السلطات العثمانية أنها بتدبير بريطاني؛ لذلك انشغلت
بأمن الحجاز وسلامته. أما بريطانيا فقد استمرت في البداية بالاعتراف بما تعتبره الدولة
العثمانية حقوقاً سيادية لها على مصر والسودان وكثير من سواحل البحر الأحمر حتى تبعد أي
قوى أوروبية عن هذه المناطق ريثما تحين الفرصة المناسبة لها للسيطرة على تلك المناطق.
وكانت بريطانيا تعرف جيداً أهمية الحجاز للدولة العثمانية؛ لذلك كانت عندما تتعرض
لضغوط عثمانية شديدة عليها حول قضية وجود قوات بريطانية في سواكن تخوفها من احتمالية
انتقال الثورة المهدية للحجاز، وهو تخويف لها، وفي نفس الوقت تطمين لها بأن بريطانيا هي



التي تمنع انتقال الثورة للحجاز. ويبدو أن ذلك وجد صدى في الباب العالي؛ إذ أُشير في أحد جلسات مجلس الوكلاء العثماني إلى دور بريطانيا في حماية سواكن والاطمئنان إليه. وعلى الرغم من ذلك ورغم استبشار الدولة العثمانية بانتصار بريطانيا على الدولة المهدية في شرق السودان إلا أنها خشيت من مغية ذلك وأثره على جلاء الاحتلال البريطاني عن مصر. وتبرز الوثائق العثمانية الطريقة التي فضلتها الدولة لحل مسائل مصر والسودان وسواحل البحر الأحمر وهي الأسلوب الدبلوماسي عبر المباحثات المباشرة والمنفردة مع بريطانيا حتى لو طال وقت هذه المباحثات، غير أنها قررت مضايقة البريطانيين في البحر الأحمر عبر محاولة المشاركة العسكرية في سواحلها، لكن تطورات الأحداث تثبت أن العثمانيين لم يشاركوا في تلك العمليات العسكرية مع البريطانيين لأسباب عديدة، واكتفوا بنشر بعض السفن في البحر الأحمر لتأمين الحجاز واليمن، بل فضلوا أن تسيطر بريطانيا على ميناء سواكن بدلاً من سقوطه بيد الدولة المهدية.

وأدى فشل المفاوضات مع بريطانيا إلى اتجاه الدولة العثمانية نحو تعزيز أمن وسلامة حدودها الجنوبية في ولايتي الحجاز واليمن، وأصبح ما يجري في سواكن وكسلا والشواطئ الغربية للبحر الأحمر يشغل الدولة العثمانية؛ لذلك اهتمت بمراقبة ما يجري هناك عبر إنشاء قسبة في الحجاز في ميناء الليث مقابل سواكن. كما ضغطت الدولة العثمانية بشدة على بريطانيا عندما يتعلق الأمر بأي تهديد يواجه ميناء سواكن، غير أن ذلك الضغط نادراً ما كان يثمر عن نتائج جيدة؛ كالتي تحققت عندما نجحت الدولة العثمانية بالتعاون مع الخديوي في منع منح سواكن لشركة بريطانية لإدارتها.

واضطرت الدولة العثمانية أمام التهديدات البريطانية الجديدة التي تمثلت بقيام بريطانيا باسترداد السودان أن تتخذ تدابير إضافية لحماية الحجاز.

لقد اتسم التعامل العثماني مع التهديدات الإنجليزية لميناء سواكن بغلبة الطابع الدبلوماسي عليه عبر المفاوضات والاحتجاجات فقط، فيما أهدرت الدولة العثمانية فرصاً عديدة للتدخل المباشر في سواكن نتيجة لعدة عوامل؛ منها ما يتعلق بهواجسها الأمنية والخوف من تهديد الحجاز سواء على يد الدولة المهدية في السودان أو مؤامرات الإنجليز أو خديوي مصر، إضافة إلى ذلك فقد كان لضعف الدولة العثمانية الاقتصادي والعسكري دور في عدم قدرتها على اتخاذ إجراءات ميدانية حقيقية ومؤثرة لحماية سواكن. ومما زاد الطين بلة هو سوء الإدارة العثمانية والتخبط في إدارة عدد من القضايا ومن بينها هذا الملف، وقد شهد على ذلك السلطان عبد الحميد الثاني نفسه، ومدوبه في مصر مختار باشا. فقد اختلف السلطان عبد الحميد الثاني مع الصدر الأعظم حول التهديدات التي يتعرض لها الحجاز من جهة سواكن والسودان، واتهم الباب العالي بالتقصير في اتخاذ اللازم، فيما شكى مندوبه في مصر مختار باشا كثيراً من بطء الباب العالي في اتخاذ القرارات مقابل اهتمام البريطانيين وسرعتهم.

على أي حال لم تكن هذه الاحتجاجات تجدي نفعاً على الرغم من تمسك السلطات العثمانية بهذا الأسلوب حتى النهاية، فكانت ترضى بما يقدمه لها البريطانيون من تعهدات وتأمينات فيما يتعلق بالسيادة العثمانية حتى انتهى بها الأمر إلى فقد سواكن عندما قامت بريطانيا بإحاقه بوفاق الحكم الثنائي لإدارة السودان عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م

إن هذه الاحتجاجات العثمانية التي دائماً ما تبنيها على القانون الدولي والمعاهدات الدولية والتعهدات والتأمينات البريطانية تكشف عن مدى ما وصلت إليه الدولة العثمانية من ضعف وعن عدم قدرتها على القيام بأي إجراء عملي لمواجهة التهديدات والإجراءات البريطانية في ميناء سواكن. ولعلها وجدت أن ذلك هو أفضل الممكن. غير أن ذلك لا يعني نفي صفة الإهمال والتفريط عن طبيعة تعاملها مع التهديدات الإنجليزية تلك.



المراجع

أ) الوثائق العثمانية:

تقرير لجنة أرسلت للحجاز للتحقيق في تأثيرات أحداث السودان على الحجاز، (وُضع التقرير في جمادى الثانية ١٣٠٢ هـ). (Y.PRK.SGE 2/35). الأرشيف العثماني، استانبول.

تقرير مختار باشا المقدم إلى الصدارة العظمى حول لائحة المسألة المصرية، (قُدّم هذا التقرير بتاريخ ١٩ شوال ١٣٠٣ هـ/ ٩ تموز ١٣٠٢ رومي/ ٢١ يوليو ١٨٨٦ م). [أعيد تقديم هذا التقرير في ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٠٤ هـ/ ١٧ مارس ١٨٨٧ م، بناءً على طلب الصدارة العظمى بعد استئناف المفاوضات العثمانية البريطانية في الأستانة]. (Y.EE 87/54). الأرشيف العثماني، استانبول.

حلمي، محمد. (١٨ ربيع الثاني ١٣٠١ هـ). [برقية موظف الفحم ببور سعيد الرائد بالبحرية محمد حلمي إلى الباب العالي]. (Y.PRK.ASK 22/6). الأرشيف العثماني، استانبول.

السفارة العثمانية في روما، (٩ شباط ١٨٨٥ م). [برقية إلى وزارة الخارجية العثمانية برقم ٤٥]. (Y.A.HUS 180/120). الأرشيف العثماني، استانبول.

السفارة العثمانية في لندن، (١٤ تشرين الثاني سنة ١٨٨٣). [برقية إلى نظارة الخارجية العثمانية برقم ٣٨٤]. (Y.EE 124/39). الأرشيف العثماني، استانبول.

السفارة العثمانية في لندن، (١ حزيران ١٨٨٤ م). [برقية إلى وزارة الخارجية العثمانية برقم ٢١٢]. (Y.A.HUS 178/70). الأرشيف العثماني، استانبول.

السفارة العثمانية في لندن، (١٨٨٤ م). [ترجمة البرقية المرسلة من السفارة العثمانية في لندن والمدرجة في صحيفة (غولوا) في عددها الصادر بتاريخ ١٦ شعبان ١٣٠١ هـ/ ١١ يونيو ١٨٨٤ م]. (Y.PRK.TKM 7/63). الأرشيف العثماني، استانبول.

السفير العثماني في لندن، (١٢ شباط ١٨٨٤ م). [برقية إلى وزارة الخارجية العثمانية برقم ٣٩]. (Y.PRK.HR 7/46). الأرشيف العثماني، استانبول.

صورة الأوراق المعروضة برقم ٣٠٠٥. (٢٢ رجب ١٣٠٥ هـ/ ٣ أبريل ١٨٨٨ م/ ٢٢ مارت ١٣٠٤ رومي). [صورة الأوراق المعروضة حول زيادة الفرقة العسكرية للحجاز بسبب أحداث سواكن ومصوع]. (Y.MTV 31/64). الأرشيف العثماني، استانبول. فهمي باشا، حسن (٤ مارت ١٨٨٥ م). [برقية إلى وزارة الخارجية العثمانية برقم ٤٤]. (Y.A.HUS 181/17). الأرشيف العثماني، استانبول.

مختار باشا، أحمد. (١٧ جمادى الآخرة ١٣٠٣ هـ / ١١ مارت ١٣٠٢ رومي). [خطاب مختار باشا إلى الصدر الأعظم]. (Y.EE 118/17). الأرشيف العثماني، استانبول.

مختار باشا، أحمد. (١٥ رجب ١٣٠٣ هـ/ ٨ نيسان ١٣٠٢ رومي). [خطاب مختار باشا إلى الصدر الأعظم]. (Y.EE 118/15). الأرشيف العثماني، استانبول.

مختار باشا، أحمد. (١٧ جمادى الآخرة ١٣٠٣ هـ / ١١ مارت ١٣٠٢ رومي). [خطاب مختار باشا إلى الصدر الأعظم]. (Y.EE 118/17). الأرشيف العثماني، استانبول.

مختار باشا، أحمد. (٦ رمضان ١٣٠٣ هـ/ ٢٧ ميس ١٣٠٢ رومي). [خطاب مختار باشا إلى مقام الصدارة المرقم بـ ٥١]. (Y.PRK.MK 2/54). الأرشيف العثماني، استانبول.

مختار باشا، أحمد. (٦ شوال ١٣٠٣ هـ/ ٢٦ حزيران ١٣٠٢ رومي). [خطاب مختار باشا



- إلى الصدر الأعظم برقم ٦٢ [Y.A.HUS 193/33]. الأرشيف العثماني، استانبول.
مختار باشا، أحمد. [رسالة من مختار باشا (من أوراق قصر يلديز)]. (Y.EE 118/22). الأرشيف العثماني، استانبول.
مختار باشا، أحمد. (٣ جمادى الأولى ١٣١٥هـ/ ١٧ تشرين الأول ١٣١٣ رومي). [خطاب مختار باشا إلى الصدارة العظمى]. (Y.EE 118/12). الأرشيف العثماني، استانبول.
مختار باشا، أحمد. (٢٧ شعبان ١٣١٥هـ/ ٨ كانون الثاني ١٣١٣ رومي). [خطاب مختار باشا إلى الصدارة العظمى]. (Y.EE 117/11). الأرشيف العثماني، استانبول.
مختار باشا، أحمد. (١٣ صفر ١٣١٧هـ/ ٩ حزيران ١٣١٥ رومي). [خطاب مختار باشا]. (A.MTZ (5) 14B/92). الأرشيف العثماني، استانبول.
مذكرة بختم رئيس كتاب السلطان "ثريا". (١٩ محرم ١٣٠٦هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٨٨٨م/ ١٤ أيلول ١٣٠٤ رومي). (i.MTZ(5) 26/1345). الأرشيف العثماني، استانبول.
مذكرة بختم رئيس كتاب السلطان "ثريا". (١٥ صفر ١٣٠٦هـ/ ٢١ أكتوبر ١٨٨٨م/ ٩ تشرين الأول ١٣٠٤ رومي). (i.MTZ(5) 26/1351). الأرشيف العثماني، استانبول.
مذكرة للصدر الأعظم كامل باشا. (٦ رجب ١٣٠٥هـ/ ١٩ مارس ١٨٨٨م/ ٦/٦ مارت ١٣٠٤ رومي). (Y.A.HUS 212/17). الأرشيف العثماني، استانبول.
مذكرة للصدر الأعظم كامل باشا. (١٢ رجب ١٣٠٥هـ/ ٢٥ مارس ١٨٨٨م/ ١٢ مارت ١٣٠٤ رومي). (Y.EE 126/25). الأرشيف العثماني، استانبول.
مذكرة للصدر الأعظم كامل باشا. (٢٠ مايس ١٣٠٤ رومي). (Y.A.HUS 214/46). الأرشيف العثماني، استانبول.
مذكرة للصدر الأعظم. (١٩ محرم ١٣٠٦هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٨٨٨م/ ١٤ أيلول ١٣٠٤ رومي). (Y.A.HUS 217/59). الأرشيف العثماني، استانبول.
مذكرة قائد الجيش الفريق رضا باشا. (٢٦ ربيع الآخر ١٣٠٥هـ/ ١٠ يناير ١٨٨٨م/ ٢٩ كانون الأول ١٣٠٣ رومي). (Y.MTV 29/108). الأرشيف العثماني، استانبول.
مذكرة ناظر البحرية. (٢٢ رجب ١٣٠٥هـ/ ٤ أبريل ١٨٨٨م). (Y.MTV 31/62). الأرشيف العثماني، استانبول.
مضبطة المداولات والتحقيقات المتعلقة بمسألة السودان والجنرال غوردون باشا في سواكن. (٧ جمادى الأولى ١٣٠١هـ/ ٥ مارس ١٨٨٤م). (Y.EE 125/1). الأرشيف العثماني، استانبول.
مضبطة مداولات مجلس الوكلاء العثماني. (١ صفر ١٣٠٦هـ/ ٢٥ أيلول ١٣٠٤ رومي). (i.MTZ(5) 26/1351). الأرشيف العثماني، استانبول.
مضبطة مجلس الوكلاء العثماني. (١٠ ربيع الأول ١٣٠٦هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨٨٨م/ ٢ تشرين الثاني ١٣٠٤ رومي). (i.MTZ (5) 26/1359). الأرشيف العثماني، استانبول.
مضبطة جلسة مجلس الوكلاء العثماني. (٢٩ جمادى الآخر ١٣١٥هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٩٧م). (Y.EE 118/11). الأرشيف العثماني، استانبول.
مضبطة هيئة الوكلاء الخاصة. (١٣ جمادى الأولى ١٣١٧هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٩٩م/ ٧ أيلول ١٣١٥ رومي). (Y.MRZ.d 8273). الأرشيف العثماني، استانبول.
وثيقة بختم رئيس كتاب حضرة السلطان "ثريا". (١٠ ربيع الآخر ١٣٠٥هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٨٧م/ ١٣ كانون الأول ١٣٠٣ رومي). (i.MTZ (5) 26/1312). الأرشيف العثماني، استانبول.
وثيقة بختم رئيس كتاب السلطان "ثريا". (٥ رجب ١٣٠٥هـ/ ١٨ مارس ١٨٨٨م). (Y.A.HUS 212/17). الأرشيف العثماني، استانبول.



- وثيقة بختم رئيس كتاب السلطان "ثريا". (٥ رجب ١٣٠٥هـ/ ١٨ مارس ١٨٨٨م). (Y.A.HUS 212/17). الأرشيف العثماني، استانبول.
- وثيقة بختم رئيس كتاب السلطان "ثريا". (٩ صفر ١٣٠١٢هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٩٤م/ ٣ تموز ١٣١٠ رومي). (i.MTZ (5) 34/1970). الأرشيف العثماني، استانبول.
- وثيقة بختم رئيس كتاب السلطان "ثريا". (١٢ صفر ١٣٠١٢هـ/ ١٥ أغسطس ١٨٩٤م/ ٣ أغسطس ١٣١٠ رومي). (i.MTZ (5) 34/1970). الأرشيف العثماني، استانبول.
- ورقة التدوين الخاصة بمداولات مجلس الوكلاء. (٢٥ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/ ١١ فبراير ١٨٨٥م). (MV 1/30). الأرشيف العثماني، استانبول.
- ورقة التدوين الخاصة بمداولات مجلس الوكلاء. (٢٥ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/ ١١ فبراير ١٨٨٥م). (MV 1/30). الأرشيف العثماني، استانبول.
- الورقة الخاصة بمداولات مجلس الوكلاء العثماني. (٤ رمضان ١٣١٥هـ/ ١٤ كانون الثاني ١٣١٣ رومي). (MV 94/51). الأرشيف العثماني، استانبول.

ب) المراجع العربية والمترجمة:

- أباطة، فاروق عثمان (١٩٨٧م). *عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨م*، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أوغورخان دميرباش، علي عثمان جنار، ومجاهد دميرال، وسحر دلير، ورجب قره جه قيا، ونوران قولتوق، وأم هاني أونملي أوغلي، وكمال غورولقان، ويوسف إحسان كنج (٢٠٠٧م). *السودان في العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف العثماني*، ترجمة: صالح سعداوي، استانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسیکا).
- البراوي، راشد (١٩٥٢م). *مجموعة الوثائق السياسية- الجزء الأول: المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس*، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- بركات، علي محمد (د.ب). *السياسة البريطانية واسترداد السودان (١٨٨٩-١٨٩٩م)*، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- جلال، السيد حسين (١٩٩٥م). *قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي ١٨٨٣-١٩٠٤م*، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الجمال، شوقي عطا الله (١٩٦٩م). *تاريخ السودان وادي النيل (حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر) (ج٣)*. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الجمال، شوقي عطا الله (١٤١٧هـ). *ولاية الحيش العثمانية بين إيالة جدة، والإدارة المصرية ١٢٣٤- ١٣٠٣هـ/ ١٨١٨- ١٨٨٥م*. *مجلة الدارة*، ٢٢ (٢٤)، ١٧٨-٢٠٢.
- الرافعي، أمين (١٣٣٩هـ). *مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية*، القاهرة، مطبعة النهضة.
- الرافعي، عبد الرحمن (١٤٠٤هـ). *مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال*، القاهرة، دار المعارف.
- شبيكة، مكي الطيب (١٩٧٨م). *السودان والثورة المهديّة، الجزء الأول: من موقعة آبا إلى حصار الخرطوم*، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر.
- شبيكة، مكي الطيب (١٤١١هـ/ ١٩٩١م). *السودان عبر القرون*، بيروت، دار الجيل.
- شقيير، نعوم (١٩٠٤م). *تاريخ السودان*، تحقيق: محمد إبراهيم أبو سليم (١٩٨١م) بيروت،



دار الجيل.

شكري، محمد فؤاد (د.ت). مصر والسيادة على السودان، الوضع التاريخي للمسألة، القاهرة، دار الفكر العربي.

شكري باشا، محمود (١٣٦٧هـ/١٩٤٨م). بعض وثائق تاريخية من عهدي ساكني الجنان /إسماعيل باشا وتوفيق باشا خديوي مصر، (مجموعتين بخط محمود شكري باشا، انتقاها وأمر بترجمتها وطباعتها الأمير محمد علي بن الخديو محمد توفيق)، ترجمة: محمد زاهد الكوثري، مصر، مطبعة عنابي .

الشيخ، رأفت (١٩٧٩م). مصر والسودان في العلاقات الدولية، القاهرة، عالم الكتب. صابان، سهيل (ربيع الآخر ١٤٢٤هـ). تقارير أحمد مختار باشا العثمانية عن الجزيرة العربية، مجلة الدارة، ٢٩ (٢.ع)، ١٧٥-١٩٢ .

عبد الرحيم ، مدثر (١٩٧١م). الإمبريالية والقومية في السودان-دراسة للتطور الدستوري والسياسي ١٨٩٩-١٩٥٦م، بيروت، دار النهار للنشر.

فهيمي، أمل محمد (٢٠٠٢م). العلاقات المصرية العثمانية على عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٤م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

محمد، أمال إبراهيم (١٤١٣هـ/١٩٩٣م). الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني.

منصور، عبد الفتاح عبد الصمد (١٩٩٣م). العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩-١٩٢٤م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مهنا، محمد نصر وجمال يحيى (١٩٨١م). مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، الإسكندرية، دار المعارف.

المهيدات، جوهر موسى النهار (٢٠٠٢م). بريطانيا والحركة المهدية في السودان ١٨٨١-١٨٩٩م، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قدمت إلى قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

يحيى، جلال (١٩٥٩م). الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

يحيى، جلال (١٩٨٤م). مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، القاهرة، دار المعارف.

يحيى، جلال (٢٠١٠م). تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

(ج) المراجع الأجنبية:

Shibeika, Mekki (1959). *British policy in the Sudan 1882-1902*, London, Oxford University Press.